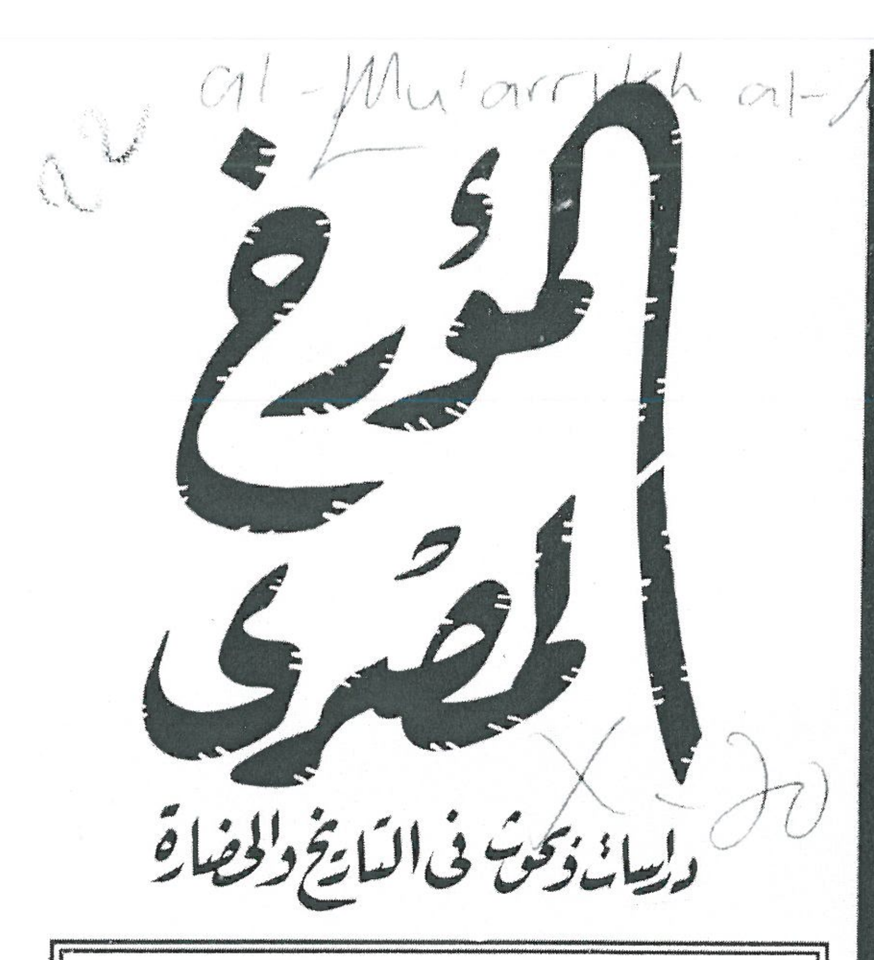
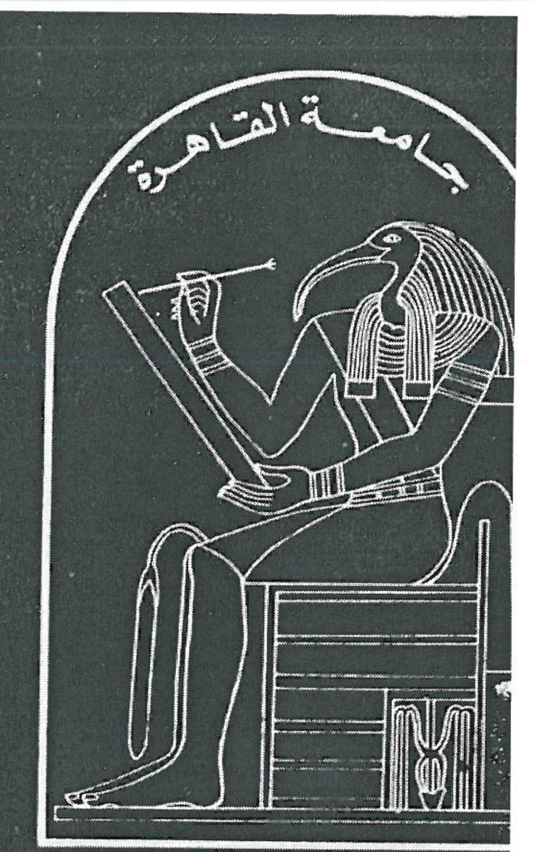




أولاً : البحوث والدراسات :

يصدرها قسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة القاهرة

العدد العشرون يوليو ١٩٩٨

النظام النقدى فى الدولة الإسلامية
وأثره فى تطور السوق

د. على منصور نصر
أستاذ التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية المشارك
كلية الآداب - جامعة البحرين

المقدمة :

إن قيام الدولة العربية الإسلامية المترامية الأطراف فى رقعة شاسعة امتدت من الصحراء الكبرى وأقاليم السودان جنوبًا إلى تخوم روسيا وأوربا الجنوبية شمالاً، ومن أواسط آسيا شرقًا إلى البحر المحيط غربًا كان حافزًا قويًا على النشاط التجارى وتبادل السلع بين شعوب هذه المناطق ، حيث أدى إلى تنشيط التجارة وتداول العملات .

إن حركة الفتوح الإسلامية ضمن ما أدت إليه هو إقامة البنية الأساسية للدولة وأحدث زيادة مضطردة فى موارد الدولة إضافة إلى أن التطور الاقتصادى الكبير الذى ينتج عن زيادة الموارد جعل الحاجة ماسة للغاية لسك نقود عربية وذلك لإكمال المتطلبات الأساسية التى استدعتها ظروف الدولة الجديدة ، ولتسهيل عمليات المبادلة الواسعة حجمًا والمتزايدة باستمرار .

وأهمية المسكوكات تبرز فى كونها أحد أركان الدولة وشارة من شاراتها وعنوان مجدها . تتصل باقتصادياتها وتشريعاتها وسائر أوضاعها وعلاقاتها بالدول المجاورة والمعاصرة لها ، فهى مميط اللثام عن قضايا كثيرة وتعد صفحة كاشفة عن حكومات الدولة المتعاقبة لا يستغنى عنها فى تاريخ الدولة وفى تعيين ميزانيتها ولو على وجه التقريب .

وتعد صناعة المسكوكات جانبًا من أوجه الحضارة الإنسانية ، فهى بالإضافة إلى ما تكشفه من قابليات تقنية وفنية تتمثل فى صناعتها ، وأوجه إدارية

وتنظيمية تتمثل فى الإشراف عليها وضبط أوزانها فإنها تعد وثائق تاريخية مهمة ، تعين الباحثين فى الوصول لأى حقائق الأحداث التاريخية بعيدًا عن بهرجة الألفاظ المنمقة للسجلات الرسمية أو الكتابات التاريخية .

ولم يقتصر ضرب المسكوكات منذ ظهورها على التعامل والتبادل التجارى، حيث الدراسات العملية أن للنقود دورًا لا يقل أهمية عن الدور التجارى وهو الدور الإعلامى حيث كان دور هذا النوع من النقود شبيهًا بالدور الذى تلعبه الصحافة والإذاعة والتلفزيون والمؤتمرات فى الوقت الحاضر .

من هنا يتضح أهمية النقود كأداة لا يمكن الاستغناء عنها ؛ لا سيما فى حالة قيام الدولة المتحضرة كالدولة العربية الإسلامية والتى أنشأت رقابة مالية بحكم ملكيتها للمال العام وإدارته نيابة عن الرعية .

ومن هنا جاء اختيارنا لهذا الموضوع الهام والذى وضعنا له عنوان : « النظام النقدى فى الحضارة الإسلامية وأثره فى تطور السوق » حيث قسمت الموضوع إلى أربعة فصول تناول الفصل الأول جذور النظام النقدى عند العرب ، أما الفصل الثانى فقد تناول تعريف النظام النقدى فى الدولة الإسلامية ، أما الفصل الثالث فقد تحدثت فيه عن تطور النقود خلال العصر العباسى ، أما الفصل الأخير فقد تناولت فيه المؤسسات العربية وأثرها فى تطور السوق وأهمها دور ضرب النقود السفتجة والصكوك واختتمت البحث بالحديث عن أعمال الصيرفة فى الدولة الإسلامية وأثرها فى تطور الدولة الإسلامية وغيرها من الدول .

الفصل الأول

جذور النظام النقدى عند العرب

النقد فى اللغة يطلق على تمييز الدراهم ، وإخراج الزيف منها ، ويطلق على إعطاء الدراهم وأخذها ، ومنه حديث جابر وجمله ، حين اشتراه رسول الله ﷺ منه قال : « فنقدنى ثمنه » أى اعطانيه نقدًا معجلاً . كما يطلق النقد على العملة نفسها .

وتعرف النقود(١) بأنها الشيء الذى اصطلح الناس على جعله ثمنًا للسلع ، وأجرة للجهود والخدمات ، سواء أكان معدنًا أم غير معدن وبه تقاس جميع السلع وجميع الجهود والخدمات(١) .

وقد عاشت البشرية عصورًا طويلة فى تاريخها القديم بدون تعامل بالمسكوكات حيث لم تكن الحاجة إلى المسكوكات كسلعة وسيطة قائمة . ومع خطوات الإنسان الأولى صوب الاستقرار والزراعة وتدجين الحيوانات وظهور بوادر التخصص الحرفى فى المجتمعات الزراعية ، أصبحت الحاجة إلى التبادل السلعى قائمة بين الاختصاصات والمهارات المختلفة فى المكان الواحد ، كذلك نشأت الحاجة للحصول على مواد وسلع من أماكن أخرى قريبة أو بعيدة ، بعدها برزت الحاجة إلى السلع الوسيطة لتكون أساسًا لقيمة السلع المتبادلة(٣) .

وقال الدكتور/ عبد الرحمن فهمى : « لم يعرف الإنسان التعامل بالنقود فى الغابات ولكن بعد حياة الاستقرار واشتغاله بالزراعة وانخراطه فى سلك الجماعة وجد الإنسان نفسه مضطرًا إلى التفكير فى الأخذ والعطاء ، وساعد على ذلك رغبته الفطرية فى المبادلة ، وهى عنده تقويم وقبول يخرج المسألة من مجرد استلاب لحاجة الغير إلى حيث تصير نفعًا لا غنى عنه(٤) .

وعرف ابن خلدون السكة فقال : « هى الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بهما بين الناس بطابع جديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد

أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس فى خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عددًا وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنًا ولفظ السكة كان اسمًا للطابع وهى الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل إلى أثرها وهى النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر فى حاجات وشروطه(٥) .

ويعرف علم دراسة النقود والمسكوكات بعلم (النميات) ، وهو فرع من فروع التاريخ وعلمًا من العلوم المساعدة(٦) .

العملة المتداولة فى بلاد العرب قبل الإسلام :

اتخذت الدولة البيزنطية والبلاد التابعة لها الذهب أساسًا لعملتها ، فسكت منه الدنانير الهرقلية ، وجعلتها على شكل ووزن معينين ، كما اتخذت الدولة الفارسية والبلاد التابعة لها الفضة أساسًا لعملتها ، وسكت منها الدراهم ، وجعلتها على شكل ووزن معينين ، وكانت دنانير الروم على شكل ووزن واحد لا يختلف ، وأما دراهم الفرس فكانت على عدة أشكال وأوزان(٧) .

أصبح هناك ثلاثة أنظمة نقدية سائدة قبل الإسلام فبالإضافة إلى الدينار الذهبى البيزنطى، والدرهم الفضى الساسانى، هناك المسكوكات الفضية اليمنية(٨).

(أ) **الدنانير الذهبية** : وهى عبارة عن قطعة نقدية ذهبية مستديرة الشكل نقشت على أحد جوانبها صورة للملك الحاكم هرقل أما لوحده أو مع ولديه (هرقليوناس وقسطنطين) وقد أمسك كل منهم صليبًا طويلاً وتوج رأس الصليب بصليب آخر ، أما الوجه الثانى للدينار البيزنطى فقد حمل نقش الصليب قائمًا على مدرجات أربعة تحيط بها العبارات باللاتينية تذكر تاريخ السك .

وذكر المؤرخ السيوطى(٩) ، نوعًا آخر من الدنانير الذهبية البيزنطية نقش عليها ما يلى : « اسم الأب والابن وروح القدس » بالحروف اللاتينية وقد صهرها الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان ونقش عليها بالنصوص العربية اسم الله وآيات من القرآن الكريم .

(ب) المسكوكات الفضية الساسانية : وكانت عبارة عن قطعة نقدية ذات وزن معلوم نقشت على أحد جوانبها صورة نصفية بوضع جانبى للملك الساسانى الحاكم وقد اعتمر التاج الساسانى ، وعلى الجانب الآخر ظهرت دكة النار المجوسية ويقف على جانبيها حارسان مدججان بالسلاح ، وقد توزعت النصوص الفهلوية المتضمنة سنة ومكان السك إضافة إلى العبارات الدعائية على الوجهين ، كما توزعت حواشى الجانبين أربعة أهلة كل هلال نجمة ، وكانت المسكوكات الفضية الساسانية على نوعين ، النوع الأول كانت تسمى (البغلية) وتزن ثمانية دوانق ، أما النوع الآخر فكانت تسمى (الطبرية) وتزن أربعة دوانق .

(جـ) المسكوكات الفضية اليمنية : كانت الجزيرة العربية ، خاصة أجزاءها الجنوبية ذات نشاط تجارى واسع ، وقد ذكرت فى القرآن الكريم عن رحلة الشتاء والصيف ، حيث قامت حضارات منها المعينية والسبئية والحميرية . وقد سك اليمنيون قبيل الإسلام مسكوكات تميزت بحملها صورة ضفائر وهو حليف وقد أمسك بيده اليمنى طيرًا وأمسك بيده اليسرى عصا طويلة وخلفه اسمه وقد طبع بحروف واضحة بارزة بالمسند، وهو (أب يشع) وأمامه الحروف الأولى من اسمه، وهو الحرف (أ) بحرف المسند ، دلالة على أنه الأمر بضرب تلك القطعة(١٠) .

هذه الأنظمة النقدية الثلاثة التى كانت معروفة قبيل الإسلام . وقد سكت الدولة البيزنطية نقودها من الذهب فى حين سكت الدولة الساسانية واليمن نقودها من الفضة . وقد يكون السبب الرئيسى فى ذلك هو كثرة مناجم الذهب فى المناطق التى كانت تسيطر عليها السلطة البيزنطية ، لا سيما أفريقيا ، والتى كانت الممول الرئيسى لمعدن الذهب . فى حين تندر مناجم الذهب فى الشرق وكثر مناجم الفضة ، ونفس الشيء يذكر بالنسبة للجزيرة العربية وبلاد اليمن ، لكن الأسواق العربية التى كانت قائمة قبل الإسلام كانت على ما يبدو تقبل التعامل بجميع الأنظمة النقدية على أساس الوزن والعيار . وقد استخدم القسطاط آلة لوزن النقود ، وكانت لهم أوزان خاصة(١١) .

قال البلاذرى فى بعض رواياته : « كانت لقريش أوزان فى الجاهلية ، فدخل الإسلام فأقرت على ما كانت عليه : كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهمًا ، وتزن الذهب بوزن تسميه دينارًا . فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة أوزان الدنانير . وكان لهم وزن الشعيرة - وهو واحد من الستين من وزن الدراهم . وكانت لهم الأوقية : وزن أربعين درهمًا والنش : وزن عشرين درهمًا وكانت لهم النواة ؛ وهى وزن خمسة دراهم . فكانوا يتبايعون على هذه الأوزان . فلما قدم النبى ﷺ مكة أقرهم على ذلك(١٢) .

وأورد البلاذرى رواية أخرى قال : « كانت دنانير ترد على أهل مكة فى الجاهلية ، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية . فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر (أى غير مضروبة) . وكان المثقال عندهم معروف لوزن : وزنه اثنان وعشرون قيراطًا إلا كسرًا . ووزن العشرة الدارهم سبعة مثاقيل . فكان الرطل اثنى عشر أوقية ، وكل أوقية أربعين درهمًا .

وكانت الدراهم الواردة من بلاد فارس مختلفة الأوزان : صغارًا وكبارًا . روى البلاذى عن الحسين بن صالح أنهم « كانوا يضربون منها مثقالاً - وهو وزن عشرين قيراطًا ، ويضربون منها وزن اثنى عشر قيراطًا ويضربون عشرة قراريط وهى أنصاف المثاقيل » . وقال غير الحسن بن صالح « كانت دراهم الأعاجم : فالعشرة منها وزن عشرة مثاقيل ؛ وما العشرة منها وزن ستة مثاقيل ؛ وما العشرة منها وزن خمسة مثاقيل ومعنى القولين واحد(١٣) .

وقال الماوردى : « إن الدراهم كانت فى أيام الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان : منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطًا ، ودرهم وزنه عشرة قراريط ، ودرهم وزنه اثنى عشر قيراطًا(١٤) وهذا مطابق لما قاله البلاذرى .

وقال جواد على : إن أهل العربية الجنوبية استعملوا النقود فى معاملاتهم ، استعملوا نقودًا سكت من ذهب ، ونقودًا سكت فى فضة ، وأخرى سكت من نحاس ومن معادن أخرى . وقد عثر على نماذج من كل نوع من هذه الأنواع .

كما تعاملوا بالنقود الأجنبية كذلك ، مثل النقود اليونانية والرومانية والمصرية والحبشية والفارسية . وقد عثر على نماذج من هذه النقود فى مواضع متعددة من العربية الجنوبية : فى اليمن وفى حضرموت ، وفى مواضع أخرى . وقد زاد تعامل أهل اليمن بالنقود الحبشية والساسانية فى أثناء احتلال الأحباش والساسانيين لليمن(١٥) .

وقد حكى لنا كسماس Cosmas ، الرحالة الهندى ، فى منتصف القرن السادس الميلادى خبر مناظرات جرت فى مجلس ملك سرنديب بين تاجر رومى وآخر فارسى ، وأراد كل منهما أن يثبت أن ملك بلاده أقوى ، وغلب التاجر الرومى صاحبه آخر الأمر ، وذلك بأن أخرج قطعة ذهبية جميلة من العملة البيزنطية التى يتعامل بها فى جميع أنحاء البلاد على حين أن الفارسى لم يستطيع أن يخرج إلا عملة من الفضة ومن الصحيح فى هذه الحكاية أنه بين البيزنطيين وبين الدولة الساسانية معاهدة خاصة بالعملة ، تقضى بأن يضرب الساسانيون نقودًا من الفضة فقط ، ويتخذوا العملة الرومية الذهبية عملة لهم(١٦) .

وفى خيبر كانت العملة المتداولة بين سكان الواحة هى الدنانير والدراهم ، كما كانت هى المتداولة فى سوق خيبر ومتاجرها فى الجاهلية وعند ظهور الإسلام(١٧) ، فقد كانت العملة السائدة بين سكان الحجاز الدينار والدرهم(١٨)، ويذكر صاحب « المغازى » أن يهود خيبر وهم أصحاب ثروات طائلة « كانوا قد غيبوا نقودهم وعين مالهم »(١٩) يوم خيبر ، ولذلك لم يغنم المسلمون شيئًا منها(٢٠) ، حتى إذا صالحهم النبى ﷺ ، وأمنهم ، وأقيمت السوق ، كان من اليهود من « يقبلون ويدبرون ، ويبيعون ويشترون . لقد أنفقوا عامة المغنم مما يشترون من الثياب والمتاع » بما كانوا قد غيبوه من النقود وعين المال(٢١) والعين هو الدينار والذهب بعامة ، ويعبر عن الذهب بلفظ (الصفراء) . كما يعبر عن الفضة بـ (البيضاء) وبالأبيض لبياض الفضة ، ومنها تصنع الدراهم(٢٢) .

ولم يرد فى الإخبار ما يفيد أهل العربية الغربية أو أى مكان آخر فى جزيرة العرب بضرب النقود الجاهلية فيها(٢٣) .

المسكوكات فى صدر الإسلام :

بعد قيام الدولة العربية الإسلامية أقر الرسول ﷺ المسكوكات السابقة على الإسلام(٢٤) ، (الدنانير الذهبية البيزنطية والمسكوكات الفضية الساسانية واليمانية) . وفرض ﷺ زكاة الأموال على ذلك ، فجعل فى كل خمس أوراق من الفضة الخالصة التى لم تغش خمسة دراهم ، وفرض فى كل عشرين دينارًا نصف دينار(٢٥) ، وأقر الرسول ﷺ التعامل بالدنانير والدراهم باعتبارها نقدًا ، كما أقر الأوزان التى كانت قريش تزن بها هذه الدنانير والدراهم . عن طاووس عن ابن عمر قال : « قال رسول الله ﷺ الوزن وزن أهل مكة ، والمكيال مكيال أهل المدينة »(٢٦) .

ذكر ابن سلام فى كتابه (الأموال) أن الرسول ﷺ كان قد قبل الزكاة والجزية بقدر معلوم من تلك المسكوكات الذهبية والفضية السابقة على الإسلام ، كما وافق على صداق ابنته فاطمة من الإمام على بن أبى طالب بقدر معلوم من المسكوكات الساسانية ، وهو أربعمائة وثمانون درهمًا وزن ستة دوانق (وهو الوزن الشرعى للمسكوكات الساسانية بعد الإسلام) إذ جعلها المسلمون بهذا الوزن واعتمدوها فى دفع الزكاة والجزية والمعاملات كما وزع الرسول ﷺ الدنانير الذهبية التى بعثها قيصر الروم بين أصحابه(٢٧) .

ولقد حذا حذو الرسول ﷺ الخليفة الأول أبو بكر الصديق(٢٨) وصار الناس يتعاملون بها عددًا ، ومن هنا أفتى بعض الفقهاء بمنع كسر النقود(٢٩) وعدوا ذلك من جملة الفساد فى الأرض . وروى عن الرسول ﷺ أنه نهى عن كسر النقود(٣٠) وبما كان ذلك بداوفع اقتصادية ، وأن النبى ﷺ يرمى من وراء ذلك ألا تعود الدنانير تبرًا فيتخذ منها أوان ، فتكون والحالة هذه أرصدة بعيدة عن التداول ، الأمر الذى سيؤدى إلى قلة السيولة النقدية فى الأسواق ، هذا فضلاً عن أن عملية الكسر قد تؤدى إلى التزييف والتدليس والالتباس التى نهى عنها الشرع(٣١) .

ولما تولى عمر بن الخطاب الخلافة توسعت الدولة العربية الإسلامية بفتح بلاد الشام والعراق ومصر . وقد كانت تلك الأقطار غنية ، مما جعل واردات الدولة العربية بازدياد .

وكان لفتح العراق فى القادسية الأولى أثر كبير على الدولة الساسانية ، إذا استمر تحرير المزيد من مدن المشرق ، فكانت معركة نهاوند التى سميت (فتح الفتوح) ، وقد انعكست تلك الفتوحات على المسكوكات فأضاف العرب المسلمون كلمات عربية منها البسملة (بسم الله) و(محمد) و(بركة) وغيرها على المسكوكات الساسانية . هذه العملية أكدت انهيار الدولة الساسانية ، إذ أن تغير مسكوكات دولة ما يعنى ضعفها ، وقد اعتبرت المسكوكات منذ أقدم الأزمنة من مستلزمات الدولة ، وأن أى تلاعب أو تغيير بهيئتها يعنى ضعف سلطة تلك الدولة(٣٢) .

رأى عمر بن الخطاب أن الدراهم المتداولة فى الأسواق مختلفة الأوزان(٣٣) منها (البغلى)(٣٤) وهو ثمانية دوانيق ، ومنها الطبرى وهو أربعة دوانيق ، ومنها المغربى وهو ثلاثة دوانيق ، ومنها اليمنى وهو دانق قال : أنظروا الأغلب مما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها ، مكان الدرهم البغلى والدرهم الطبرى ، فجمع بينهما فكان اثنى عشر دانقًا ، فأخذ نصفها ، فكان ستة دوانيق ، فجعل الدرهم الإسلامى فى ستة دوانيق(٣٥) .

واستمر المسلمون فى استعمال الدنانير على الطراز البيزنطى والدراهم على الطراز الساسانى مع كتابة بعض الكلمات الإسلامية بالحروف العربية زمن الخليفة عثمان بن عفان (٢٣ - ٣٥هـ) حيث شملت (بسم الله - ربى) و(بسم الله- الملك) وضرب الخليفة عثمان دراهم نقش عليها « الله أكبر »(٣٦) ، كذلك حملت المسكوكات زمن الخليفة على بن أبى طالب (٣٥ - ٤٠هـ) نفس العبارات السابقة إضافة إلى (ولى الله) ، كما ضربت سنة ٣٩هـ/٦٥٩م نقش عليها (بسم الله ربى)(٣٧) . ولكننا نفتقر إلى نماذج من هذه النقود . وربما يعود ذلك إلى احتمال صهرها عند إصلاح السكة زمن الخليفة عبد الملك بن مروان .

المسكوكات الأموية قبل تعريب النظام النقدى :

لعبت المسكوكات الأموية زمن الخليفة الأموى معاوية بن أبى سفيان (٤٠- ٦٠هـ / ٦٦٠ - ٦٧٩م) دراهمًا ، فقد نقش عبارة (**معاوية أمير** أورشنكان) بالخط الفهلوى على المسكوكات الساسانية ، وترجمتها (**معاوية أمير** المؤمنين) ، وذلك لاشعار العامة والخاصة بأنه هو الخليفة الشرعى . وتذكر المصادر التاريخية أن معاوية كان قد نقش صورته على المسكوكات متقلدًا سيفًا(٣٨) .

ونقل عن معاوية بن أبى سفيان أنه سك فى خلافته دراهم زنة كل منها ستة دوانيق ، وأوعز لواليه على العراق زياد بن أبيه بضرب الدراهم . وأضاف ابنه عبيد الله بن زياد(٣٩) الذى كان أميرًا على البصرة والكوفة فى السنوات (٥٣ - ٦٤هـ) على المسكوكات عبارة « بسم الله - ربى » وأضاف بن عبد العاص بن أمية الثقفى مسكوكة سنة ٥٨هـ حملت عبارة « الله رب الحكم » و« بسم الله رب الحكم » بالحروف العربية « طلحة لله » . وأصدر عبد الملك بن عامر مسكوكة فى نيسابور سنة ٦٦ هـ نقش عليها بالحروف العربية ما يلى : « بسم الله محمد رسول الله »(٤٠) .

ولما قام عبد الله بن الزبير بمكة ، ضرب دراهم ، ويقال أنه أول من ضرب الدراهم المستديرة ونقش على أحد الوجهين « محمد رسول الله » ، وعلى الآخر « أمره الله بالوفاء والعدل » . كذلك ضرب مصعب بن الزبير دراهم بالعراق سنة ٧٠هـ/٦٩٠م وعليها لفظة « بركة »فى جانب ، و« الله » فى الجانب الآخر ، وأعطاها للناس فى العطاء(٤١) . وظل التعامل بها جاريًا هناك حتى أبطله الحجاج(٤٢) . وقيل أن مصعب ضرب مع الدراهم دنانير أيضًا(٤٣) .

ويعتبر الأمير حمدان بن أبان أول من نقش اسمه كاملاً وبالحروف العربية على المسكوكات الساسانية : « بسم الله / حمدان بن أبان » . وسك الحجاج بن

يوسف الثقفى الذى كان واليـًا على البصرة والكوفة العديد من المسكوكات الساسانية ونقش عليها بالخط العربى « الحجاج بن يوسف » فى الوسـط ، وعلى الطوق « بسم الله لا إله إلا وحده محمد رسول الله » وكان ذلك سنة ٧٦ هـ ، ويبدو بأنها كانت الخطوة الأخيرة نحو التعريب الشامل .

ويبدو أن كل هذه الأنواع كانت نقودًا قليلة العدد ، ولم يعم التعامل بها ، ثم أنها كانت على سمة الضرب القديم للأكاسرة أو الروم ، دون أن تحقق جديدًا فى الوزن ودرجة النقاء(٤٤) .

ولم يكن فى الأمصار الإسلامية فى العهد الأموى وقبل مجىء عبد الملك بن مروان سكة عربية إسلامية معترف بها بل كان لأمراء الولايات دور سك خاصة يسكون فيها العملة حسب احتياجاتهم ولهذا كانت قيم النقد غير مستقرة ، الأمر الذى شجع على التزييف والتلاعب(٤٥) .

ويمكن القول فى هذا الصدد ، أن الدولة العربية الإسلامية وقتئذ كانت ذات نسبة نقدية منخفضة بمعنى أن نسبة عرض النقد إلى الدخل القومى فيها نسبة منخفضة عمومًا ، إذا ما قورنت بتلك النسبة التى كانت سائدة فى الدول المعاصرة لها . ويعود ذلك إلى حداثة الدولة ، والى الافتقار إلى سوق نقدية ومالية متطورة .

وقد لعبت المسكوكات دورًا اعلاميًا منذ ذلك الوقت ، فقد استغل زعماء الحركات الانفصالية فى الدولة الأموية المسكوكات عندما نقشوا عبارات مثل (عبد الله أمير أورشنكان) و(القطرى أمير أورشنكان) وقد نقش القطرى بن الفجاءة زعيم الخوارج والذى كان مناوئًا للخلافة الأموية شعارهم (لا حكم إلا لله وغيرها من العبارات التى حملتها المسكوكات الساسانية بالخطين العربى والفهلوى(٤٦) .

الفصل الثانى

تعريب النظام النقدى فى الدولة العربية الإسلامية

إن النقود التى ضربها خلفاء الدولة العربية الإسلامية وأمراؤها لم تثبت على وزن واحد ، بل كانت متغيرة الأوزان أحيانـًا وظل العرب المسلمون يتعاملون بالنقود الأجنبية ، جنبًا إلى جنب مع النقود العربية الإسلامية المحدودة الكمية ، إلى أن استقر الأمر للأمويين الذين وقعوا تحت تأثيرات قومية ، ودوافع مالية ودينية ضاغطة ، عندئذ رأوا ضرورة سك عملة جديدة ، فضية وذهبية ، خالية تمامًا من الشارات الأجنبية .

وتتفق الروايات التاريخية على أن الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦هـ/٦٨٥ - ٧٠٥) هو أول من ضرب النقود العربية على مراحل بشكلها المتميز تمامًا من النقود الأجنبية(٤٧) .

وروى أن سعيد بن المسيب سئل : من أول من ضرب الدنانير المنقوشة ؟ فأجاب عبد الملك بن مروان ، وكانت الدنانير ترد رومية والدراهم ترد كسروية وحمرية قليلة(٤٨) .

وأورد البلاذرى عن محمد بن عمر (الواقدى) عمن حدثه أن عبد الملك أول من ضرب الذهب عام الجماعة سنة ٧٤هـ ، وعن المدائنى أنه قال : ضرب الحجاج الدراهم آخر سنة ٧٥ هـ ثم أمر بضربها فى جميع النواحى سنة ٧٦هـ . كما روى البلاذرى أيضًا عن أبو الزبير الناقد قال : ضرب عبد الملك شيئًا من الدنانير فى سنة ٧٢هـ ثم ضربها سنة ٧٥هـ(٤٩) .فهذه الروايات كلها متفقة على أن ضرب الدنانير بدأ فى سنة ٧٤هـ ، ثم أعيد ضربها بعد ذلك .

ويعتبر عبد الملك بن مروان أول من نقش بالعربية على الدراهم(٥٠) ، فعد عمله هذا إصلاحًا جذريًا حاسمًا ، إذ أنه حدد عيارًا ثابتًا لكل من النقدين بنسبة معينة وفق ما أقره الشرع(٥١) وكانت أوزان النقد العربى الذى ضربه عبد الملك للفضة والذهب والدراهم والدينار (مثقال ذهب) اتخذ هذه الأوزان أساسًا للدرهم الشرعى وللدينار والنسبة بين الوزنين هى ١٠ دراهم - ٧ دنانير(٥٢) .

إن سياسة التعريب التى انتهجها عبد الملك كانت ناجحة وأدت إلى نشر اللغة العربية من خلال المراسلات وجعلها لغة الأمور الإدارية والمالية ومختلف النشاطات الرسمية ، ولإتمام هذه السياسة لم يكن هناك مناص من تعريب المسكوكات وتخليصها من التبعية الأجنبية كالساسانية بالنسبة للدراهم الفضية ، والبيزنطية بالنسبة للدنانير الذهبية . والغاية المهمة من تعريب المسكوكات هى استكمال استقلال الدولة العربية الإسلامية استقلالاً تامًا .

إن سياسة التعريب هذه أغضبت ملك الروم ، الذى بعث إلى عبد الملك يهدده ويتوعده بالإساءة إلى الإسلام(٥٣) .

بدأ عبد الملك التعريب بالدنانير الذهبية منذ سنة ٧٤هـ/٦٩٣م(٥٤) ، بإضافة بعض النصوص العربية ، حتى وصلت العملية ذروتها سنة ٧٧هـ/ ٦٩٦م بتعريب الدينار تعريبًا كاملاً .

كانت الدنانير البيزنطية تحمل الحرفين (IB) فكان التغير الأول للدنانير سنة ٧٤هـ عندما أبدل وضع الحرفين (BI) ومهما يكن من تفسيرات حول ما يعنيه هذان الحرفان ، إلا أن الغاية من إبدال وضعهما جاء لمجرد تمييز الدنانير العربية الإسلامية عن الدنانير البيزنطية .

وجاء التغير الثانى على شكل الصليب ، فحذف الجزء الأعلى منه ليصبح على شكل حرف (T) تحيط به عبارات التوحيد باللغة العربية .

وفى سنة ٧٦هـ/٦٩٥م حذفت صورة الملك البيزنطى من الدنانير وحلت محلها صورة يعتقد أنها للخليفة عبد الملك بن مروان(٥٥) ، ويبدو الخليفة واقفًا متمنقطًا بالسيف العربى المستقيم ، وقد اعتمد كوفية تتدلى على كتفيه وله لحية طويلة . ثم جاءت الخطوة الأخيرة من خطوات التعريب عندما أعلن استقلالها كليًا حيث كتبت بالخط العربى الكوفى وحذفت جميع التأثيرات البيزنطية فأصبح الدينار منذ سنة ٧٧هـ/٦٩٦م عربيًا خالصًا تساوى فى الوزن مع الدينار البيزنطى . وكان الدينار البيزنطى يزن مثقالاً والمثقال ثمانية دوانق ، ووزنه عشرون قيراطًا ، أو اثنان إلا كسرًا ، والوزنان شىء واحد ، لأن القراريط فيها مختلفة ،

وقدروا المثقال باثنين وسبعين حبة شعير من الشعير الوسط ، المقطوع مادق من طرفيه ، كما قدروه بستة آلاف حبة من حب الخردل البرى المعتدل .

أصدر عبد الملك بن مروان العملة الرسمية بطابعها الخاص جاعلاً حق إصدارها مقصورًا على دور الضرب الحكومية المعتمدة ، وإن كان (أذن للتجار وغيرهم أن يضربوا بها النقود لحسابهم ، نظير أجرة قدرت واحد فى المائة(٥٦) عن ثمن الحطب وأجر الضرب . ومع ذلك جرى أحيانًا ضرب نقود تلك الدور ، إلا أنه ساد اعتقاد مفاده أن الدراهم الجياد هي التى كانت تضرب فى دور الضرب الحكومية ، إذ هى مستوفية الشروط اللازمة أكثر من غيرها(٥٧) .

أما الدراهم الفضية فقد خضعت للتعريب منذ سنة ١٨هـ وفى زمن الخليفة عمر بن الخطاب عندما حملت المسكوكات الساسانية كلمات عربية منها البسملة ومحمد وبركة وغيرها من الكلمات ومنذ ذلك الوقت بدأت بالازدياد حتى خلافة عبد الملك بن مروان عندما زادت نصوصها العربية سنة ٧٣هـ وحملت ما يلى : «بسم الله لا إله إلا هو وحده محمد رسول الله - دمشق ثلث وسبعين» .

وقد ذكر علماء اللغة أن لفظة الدرهم فارسية الأصل ، قد عربت ، وقالوا فى جمعها دراهم ودراهيم وهو نقد من الفضة . وقد عرف بـ (درم) Diram فى الفارسية وبـ (درخمة) Drachma فى اليونانية . والظاهر أن العرب أخذوا بالتسمية الفارسية . وقد استعملوا فى تعاملهم دراهم الفرس ودراهم اليونان(٥٨).

وفى سنة ٧٦هـ بدأ ضرب الدراهم فى العراق على يد الحجاج بن يوسف الثقفى وبإيعاز من الخليفة عبد الملك بن مروان فى سنة أربع وسبعين للهجرة(٥٩)، وقيل خمس وسبعين للهجرة . وقد نقش الحجاج اسمه وبالخط العربى على مسكوكة فضية مضروبة فى مدينة أردشير خره : « الحجاج بن يوسف » وبذلك يكون الحجاج أول وال فى الدولة العربية الإسلامية يكتب اسمه على الدراهم .

وكانت الدراهم مختلفة الأوزان ، وكان للفرس ثلاثة أنواع من الدراهم الكبار ، وكان وزنها وزن المثقال ، أى عشرين قيراطًا . والصغار وكان وزنها

نصف مثال ، أى عشرة قراريط والوسط ، وكان العشرة منها وزن ستة مثاقيل ، أى اثنى عشر قيراطًا . روى البلاذرى عن الحسن بن صالح قال : « كانت الدراهم من ضرب الأعاجم مختلفة ، كبارًا أو صغارًا ، فكانوا يضربون بوزن عشرة قراريط ، ويضربون منها وزن اثنى عشر قيراطًا ، ويضربون بوزن عشرة قراريط ، وهى أنصاف المثاقيل(٦٠) .

وكان الخليفة عبد الملك قد نقش على أحد وجهى الدراهم (قل هو الله أحد) وعلى الوجه الآخر (لا إله إلا الله) وطوق الدرهم على وجهيه بطوقين : الأول : (ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا) وفى الطوق الآخر : (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون)(٦١) .

وربما تكون الدراهم عربت بنفس السنة التى عربت بها الدنانير أى سنة ٧٧هـ ، وإن عدم حصولنا على دراهم معربة قبل هذا الدرهم لا يعنى أنها لم تعرب وربما ستكشف التنقيبات الآثارية فى مواقع الآثار ، أو الصدفة عن دراهم عربية قبل سنة ٧٨هـ ، لأن من المنطق أن الذى يرغب بنشر مبدأ التعريب ، يعمد على نشره بأوسع نطاق ، وبالتالى يكون الدرهم أوسع انتشارًا من الدينار ، كما أن الدراهم حملت الكلمات والعبارات العربية منذ صدر الإسلام ، وأن أرمينية التى حصلنا منها على أول درهم عربى معروف لدينا الآن لم تكن على جانب كبير من الأهمية كما كانت عليه مدن أخرى مثل دمشق العاصمة أو البصرة أو الكوفة أو غيرها من المدن ، وقد تكون الدراهم العربية الأولى التى سكت فى أرمينية كانت لتخليد الانتصار الكبير للجيوش العربية على الجيوش البيزنطية سنة ٧٣هـ(٦٢) .

وسحب عبد الملك بن مروان النقود القديمة التى كان يجرى التعامل بها فبطل منذ ذلك الوقت التعامل بالنقود الساسانية والبيزنطية ، لا بل حظر على الناس التعامل بها ، ولم يكتف بذلك ، وإنما أحضر العملات القديمة إلى دور الضرب لإعادة سكها من جديد طبقًا للشكل العربى الإسلامى الجديد(٦٣) وصارت العملة موحدة فى جميع الأقاليم والأقطار(٦٤) .

ونستطيع أن نجزم ، بأن الخليفة عبد الملك بن مروان ، هو أول من أوجد النقد العربى بخصائصه المميزة ، للدولة العربية الإسلامية رغم ما ادعاه Lavoix(٦٥) أن عملية تعريب النقود فى الدولة العربية الإسلامية التى قام بها عبد الملك بن مروان ، لا يوجد لها تاريخ محدود وأن المؤرخين العرب لا يتفقون عند هذه النقطة . لكن بلا شك أن خطوة عبد الملك هذه كتب لها البقاء والاستمرار لأنها قامت على أسس ناضجة(٦٦) . وكان لهذا العمل شأن فى إرضاء الشعور الدينى والقومى .

دوافع تعريب النقود :

أولاً الدوافع الساسية : إن ما قام به الخليفة عبد الملك بن مروان نحو التعريب هو بمثابة التعبير السليم والخط السياسى العام الذى اعتمده الخليفة وكان يرجى من ورائه إلى تحقيق الأهداف الكبرى لتلك المرحلة التاريخية . وهو فى نفس الوقت محاولة لتحدى مكانة الدينار البيزنطى وسيادته المالية ، كما كان يرجى من وراء ذلك إظهار الدور الذى يمكن أن تلعبه القوة العربية الجديدة فى الميدان الاقتصادى المالى ، بعد أن أثبتت تفوقها الكبير فى المجال العسكرى ، وإزاء ذلك زاد اهتمامه فى بناء مؤسسات الدولة الحيوية واستكمال سيادتها .

وكان من الطبيعى أن ينصرف جزء من هذا الاهتمام إلى التفكير فى تعريب النقود وأن يكون هذا الغرض هدفه المرحج ، وهو بعد هذا كله يريد أن يمهد السبل لصيغ الدولة الإسلامية بالصفة العربية وفق سياسة مرسومة رسمًا متقنًا . وهنا يبرز سر نجاح الخليفة عبد الملك بن مروان فى إتمام السكة الإسلامية ، وجعلها طرازًا عربيًا خالصًا . ولأجل أن يتم هذه المهمة ، لم تقتصر إصلاحاته تلك على الأمور المالية ، إنما تعدتها إلى الشئون الإدارية الأخرى(٦٧) .

ثانيًا : الدوافع المالية : أن الخليفة عبد الملك استهدف أيضًا فيما يبدو مواكبة النمو الاقتصادى الذى شهدته الدولة وتلمس العوامل والمتغيرات الاقتصادية والمالية والمهمة المؤثرة فى تلك الفترة كذلك النمو الاقتصادى ينبغى ألا يهمل دور

عملية إصلاح النظام النقدى ، ليس فى خلق النمو فحسب ، وإنما فى خلق الظروف الملائمة لتسهيل عملية النمو هذه ، وحينئذ بات من الضرورى التوسع فى سك النقود الجديدة لكى تحقق إشباع الطلب على النقد . وتغطى حاجات المعاملات الجارية فى الأسواق من قبل المتعاملين فى قطاع التبادل النقدى الذى توسع على حساب المقايضة العينية ، فحين تحل المعاملات النقدية محل المقايضة سيحتاج السوق إلى كميات من النقود لمواجهة المعاملات التجارية التى يزداد حجمها بتوسع حجم السلع المتبادلة باستمرار . وهكذا ينمو حجم العملة المتداولة لدى الجمهور .

وقد ثبت أن عام أربعة وسبعين للهجرة هو التاريخ المرجح والمقبول الذى بدأت فيه عملية تعريب النقود ، رغم ما ذكره الطبرى من أن عبد الملك أمر بضرب الدارهم والدنانير فى عام ٧٦هـ(٦٨) . فهذا محمول على أن المراد الأمر بتعميمها ، وليس البدء فى ذلك ، خاصة أن تلك الخطوة أتت بعد وقوع الحرب بين الدولة الإسلامية والدولة البيزنطية فى عام ٧٣هـ ، وقد قرر المؤرخون أن هناك صلة بين سوء العلاقات بين الدولتين وبين التفكير فى وضع عملية إسلامية لها الاستقلال التام .

وكان السبب المباشر للحرب التى وقعت فى سنة ٧٣هـ بين الطرفين هو إيقاف عبد الملك دفع المال ، الذى اتفق على أدائه مع الإمبراطور البيزنطى (جستينيان الثانى) ، إذ صالح الخليفة عبد الملك بن مروان جستنيان على أن يؤدى إليه فى كل جمعة ألف دينار خوفًا منه على المسلمين . وقد كان ذلك متوقعًا ، حيث أن الخليفة ما كان قبل الصلح إلا للضرورة . أما بعد انتهاء الفتنة ونجاحه فى التغلب على خصومه وتوحيد الدولة ، فلم يعد هناك ما يدعو لأن يستمر فى هذا الأداء الذى كان يرمز إلى الخضوع ، بل يتنافى وشعوره بالعزة ولا يقره ضميره الدينى(٦٩) .

وهذا السبب فى تعريب النقود يتفق مع ما ذكره المؤرخ « جبون »(٧٠) ويرجحه كثير من المؤرخين مع عدم إهمال ما ذكره Lovoix(٧١) من أن ظهور

النقود العربية بطابعها الجديد كان من العوامل الأساسية فى إنهاء معاهدة السلام بين العرب المسلمين والبيزنطيين ، التى استمرت عشر سنوات ، ذلك أن جستنيان الثانى رفض أن يستلم المبلغ المتفق عليه بنقود تختلف عن ذى قبل ، ولم يعد رؤيتها ، ولم يألف التعامل بها ، وفى مقابل ذلك أكد الخليفة عبد الملك بن مروان لملك البيزنطيين ، أن العرب المسلمين لم يعودوا يقبلون على نقودهم أشكالاً ذات طابع بيزنطى .

وهذا السبب يتعارض مع ما ذكره « ثيوفانيس »(٧٢) من أن ذلك كان لعدم قبول ملك الروم الدنانير الدمشقية التى ضربها عبد الملك ؛ فإنها لم تكن قد طبقت بعد . ثم لا يعقل أن يرفض « جستنيان الثانى » ما قدم إليه من دنانير لمجرد اختلاف النقش ، إذ أن قيمة الذهب محفوظة وأن اختلفت الصورة . وقد استاء جستنيان الذى وصفه المؤرخون بالحمق والطغيان(٧٣) من فعل عبد الملك فبدأ بالعدوان . ولكن جيوش المسلمين لاقته ، فأنزلت به هزائم فادحة فقد على أثرها « أرمينية » كلها(٧٤) .

وأورد بعض المؤرخين(٧٥) الأسباب التى دعت الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان لتعريب المسكوكات وتخليصها من التبعية الأجنبية يرجع لاعتراض ملك الروم جستنيان الثانى على أوراق البردى التى كانت تصل إلى بيزنطة من مصر وهى تحمل عبارات التوحيد بالعربية بدلاً من عبارة الإيمان المسيحية : « باسم الأب والابن والروح القدس » مما أغضب جستنيان الثانى وهدد بكتابة عبارات تسىء للمسلمين على الدنانير البيزنطية ، الأمر الذى حدا بالخليفة عبد الملك إلى جمع عدد من الفقهاء فأشار عليه أحدهم وهو الإمام محمد الباقر (أحد الأئمة الاثنى عشر) وكان يقيم فى المدينة ، فلم يشأ عبد الملك أن يستنجد أحد أئمة بنى هاشم - وهم مناظروه فى الملك - لكنه لم ير بدأ من استقدامه ، فكتب إلى عامله فى المدينة أن « أشخص إلى محمد بن على بن الحسين مكرماً ومتعه بمائة ألف درهم لجهازه و ٣٠٠٠٠ لنفقته وارح عليه فى جهازه من يخرج من أصحابه » . فلما قدم الإمام محمد إلى دمشق استشاره عبد الملك فيما ينويه الملك البيزنطى فى

الإساءة إلى الإسلام ، فقال الإمام محمد : « لا يعظم هذا عليك : ادع هذه الساعة صناعًا فيضربون بين يديك سككًا للدراهم والدنانير ، ويجعل النقش عليها صورة التوحيد وذكر رسول الله ﷺ أحدهما في وجه الدرهم أو الدينار والآخر في الوجه الثاني ، وتجعل في مدار الدرهم والدينار ذكر البلد الذي يضرب فيه والسنة التي تضرب فيها تلك الدراهم والدنانير(٧٦) .

وذكر أن خالد بن يزيد بن معاوية أشار على الخليفة عبد الملك بقوله : « يا أمير المؤمنين : إن العلماء من أهل الكتاب الأوائل يذكرون أنهم يجدون في كتبهم ، أن أطول الخلفاء عمرًا من قدس الله تعالى في درهمه .

الدافع القومي :

إن الشعور القومي العربي الذي كان يمتلكه الخليفة عبد الملك ، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي حدث بعد أن استطاع عبد الملك القضاء على الحركات الإنفصالية والذي أدى إلى ازدهار اقتصادي زادت في وتيرة الاعتزاز بالشعور العربي فدفعت بالخليفة الأموي لبناء الدولة بشخصية عربية قوية مستقلة كل الاستقلال عن السلطة الأجنبية ، هذه هي أحد الأسباب التي دفعت عبد الملك وحفزته لتعريب السكة وإخراجها بصورة مميزة .

وباتساع الدولة العربية الإسلامية ، كان لا يمكن أن تظل معتمدة في نشاطها المالي والاقتصادي المتزايد على نقد أجنبي محدود الكمية ، متبق من أيام ما قبل الإسلام ، أو يورد من بلاد أجنبية بوسيلة تجارية وبكميات ضئيلة تهددها الحرب بالإنقطاع من آن لآخر . هذا ما يخص الدنانير البيزنطية ، أما الدراهم فإن كثيرًا من العملة الفضية الساسانية كان مغشوشًا(٧٧) . فضلاً عن وضع النقود في الدولة الأموية كان يستدعي النظر به ، حيث كانت العملة مختلفة الأوزان والقيم ، دون أن يكون هناك مقياس ثابت يمكن الركون إليه(٧٨) .

ويمكن الاستنتاج أن حالة النقود هذه ، كانت تشكل عاتقًا كبيرًا أمام النشاط التجاري المتزايد ، الذي شهدته مؤسسات الدولة ، كما أن العرب

المسلمين كانون يلاقون حرجًا عند أداء فريضة الزكـاة ، وأن الدولـة كـانت تجد صعوبة كبيرة إذا أرادت أن تستوفى حقوقها(٧٩) .

ولقد ثبت أن الأوزان التى عليها دراهم ودنانير الخليفة عبد الملك بن مـروان مطابقة للأوزان الشرعية تقريبًا ، وبذا استقر الإجمـاع علـى أنهـا النقـود الشـرعية وحصلت موافقة الفقهاء عليها ، وعلى أنها هى التى تؤخذ بها الزكاة وتؤدى بهـا كل الحقوق التى أوجبها(٨٠) .

وقد كان الخليفة عبـد الملـك متشـددًا فـى التعـامل بـالنقود الإسـلامية التـى ضربها فقد بعث نقوده إلى جميع البلاد الإسلامية ، وفرض على الناس التعامل بها، حتى أنه هدد بقتل من يتعامل بغير تلك النقود من الدراهـم والدنانير وغيرهـا وأن تبطل تلك النقود كل نقد سابق والذى فرض على من يملك منه شيئًـا أن يعـاد إلى مواضع العمل حتى إلى السكة الإسلامية(٨١) . وبذلك يعتبر عبد الملك أول خليفة أوجد النقد القومى العربى للدولة العربية الإسلامية .

لقـد بقـى دينـار الخليفـة عبـد الملـك بـن مـروان علـى وضعـه حتـــى عـام ٩٢هـ/٧١٠م ثم اعتراه بعض التحوير فى الكتابة والنقش ، وأضيفت إليه البسـملة كاملة . وفى سنة أربع وتسعين للهجرة حصـل تطور آخر علـى نقـش الدينـار . وبقى الدينار على هذا النمط إلى آخر العصر الأموى .

وشدد الخلفـاء الأمويـون الرقابـة والإشـراف علـى دور ضـرب النقـود فـى حاضرة الخلافة الأموية . فقد وضع الخليفة عبد الملك بن مـروان للدنانـير صنجـًا من الزجاج لئلا تتعرض إلى زيادة أو نقصان . وعاقب الخليفة عمر بن عبـد العزيـز (٩٩ - ١٠١هـ) رجلاً لأنه ضرب النقود على غير سكة المسلمين .

وضرب عمر بن هبيرة والى العراق فـى عهـد الخليفـة يزيـد بـن عبـد الملـك الدراهم وكانت أكثر جودة ، وخلص الفضـة مـن جميـع الشـوائب ، فكـان عيـار الدرهم فى عهده على وزن ستة دوانيق ، وضرب بعـد الـوالى خـالد بـن عبـد الله القسرى النقود وكذلك الوالى يوسف بـن عمـر الثقفـى وكـانت النقـود الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بنى أمية ورغم ذلك لم يكـن الخليفـة العباسـى المنصور يقبل فى الخراج من نقود بنى أمية(٨٢) .

الفصل الثالث

تطور النقود خلال العصر العباسى

(١٣٢هـ - ٦٥٦هـ/٧٤٩ - ١٢٥٨م)

١ - المسكوكات فى العصر العباسى الأول ١٣٢هـ-٢٣٢هـ :

تغيرت نصوص المسكوكات (الدنانير والدراهم والفلوس) فى عهد أول خليفة عباسى وهو أبو العباس السفاح (١٣٢ - ١٣٦هـ) حيث أبدلت سورة الإخلاص : ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحدًا ﴾ بعبارة « محمد رسول الله » .

وقد سكت الدنانير الذهبية منذ بداية الخلافة العباسية ، كذلك الدراهم الفضة ، وحتى وفاة الخليفة السفاح . وسكت الدراهم الفضية فى عدة مدن حملت أسمائها مثل الهاشمية ، البصرة ، الكوفة ، دمشق ، واسط وغيرها من المدن . ويبدو أن الأنبار كانت دارًا مركزية لضرب النقود ، كما أنقصوا الدرهم المتداول فى الأسواق حبة . ويبدو أنه كانت وراء هذه الخطوة اعتبارات اقتصادية أملتها ظروف الدولة الجديدة على الخليفة العباسى الأول ، فوقع تحت تأثيرها ، فأمر بانقاص وزن الدرهم حبة واحدة(٨٣) . ولما اشتدت عليه الظروف اضطر إلى إنقاص وزن الدرهم مرة أخرى حبة خلال مدة عهده القصير(٨٤) .

أما فى عهد الخليفة العباسى الثانى أبو جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨هـ) فقد استمرت الدنانير كما كانت أيام أخيه بدون اسم مدينة الضرب . وكذلك سكت الدراهم الفضية فى زمن المنصور فى العديد من المدن العربية الإسلامية .

ويبدو أن الظروف الضاغطة استمرت إلى بداية حكم الخليفة العباسى الثانى أبى جعفر حيث أقدم هو الآخر على انقاص الوزن بالنسبة للدرهم حبة أخرى . وفى سنة ١٤٥هـ حملت دراهم المنصور المضروبة بمدينة بالمشرق اسم ابنه (محمد المهدى) بعد تنصيبه بمنصب ولى العهد ، إذ وجدت نقود نقش عليها : « مما أمر

به المهدى بن أمير المؤمنين » . كما نقش العباسيون آية على الدينار توضح حقهم فى الخلافة ، وقرابتهم من الرسول ﷺ « قل لا أسألكم عليه أجرًا إلا المودة فى القربى »(٨٥) . وكان الهدف من ذلك إظهار حق العباسيين فى الحكم .

ومنذ سنة ١٤٦هـ سكت الدراهم فىعاصمة الدولة الجديدة والتى بناها المنصور وهى بغداد أو مدينة السلام ، ويبدو أن الخليفة المنصور كان قد نقل صناع المسكوكات من هاشمية الكوفة ، حيث تبدو التأثيرات الفنية التى كانت سائدة هناك على مسكوكة مدينة السلام .

وظلت العملة المتداولة فى الأسواق على هذه الحال حتى تقلد محمد المهدى الخلافة (١٥٨ - ١٦٩هـ) فضرب دراهم مدورة فيها نقطة ، وعليها اسمه(٨٦) . واستمر المهدى بسك الدنانير الذهبية بنفس الطراز الذى كان زمن المنصور ، وكانت تسك الدنانير بالعاصمة مدينة السلام ، على الرغم من أن ذلك غير مدون عليها لأن الدنانير الذهبية كانت تسك بإشراف الخليفة بنفسه . والخليفة المهدى هو أول خليفة عباسى ظهر اسمه على الدراهم ، ثم اتبع ذلك اسم ولديه موسى وهارون فى حين كان الرشيد (وقبل الأمين أو المأمون) أول خليفة عباسى ذكر اسمه على العملة الذهبية (الدينار)(٨٧) .

وقد أحدث الخليفة الهادى سنة ١٧٠هـ بعض التغييرات على المسكوكات الذهبية حيث نقش اسم ابنه (جعفر) على الدنانير الذهبية المضروبة بعد أن نصبه وليًا للعهد بدلاً من هارون وبذلك كانت الدنانير الذهبية من وسائل الإعلام لإشعار العامة والخاصة .

ونستطيع أن نتلمس اهتمام الدولة بالنقود المتداولة فى الأسواق ، من أن الخلفاء أنفسهم كانوا يشرفون بصورة مباشرة على دور الضرب لكى يتحققوا من ضبط وزن النقود ، وليبعدوا عنها احتمالات الغش والتزييف . ويعد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣هـ) أول خليفة امتنع عن مباشرة العيار بنفسه عندما تخلى عن الإشراف بنفسه على ضرب النقود وصير هذه المهمة إلى من كان

يثق به . وقد سك هارون دنانير ذهبية منذ الأيام الأولى لخلافته نقش عليها اسمه ولقبه « عبد الله هارون أمير المؤمنين » .

وراجت في مصر في العصر العباسي الأول الدنانير العباسية التي سكها خلفاء بني العباس في العراق ، ولقي دينار الرشيد ودينار المأمون بعد ذلك إقبالاً زائدًا من الناس في مصر وذلك بسبب احتوائها على ٩٨٪ من حجمها ذهبًا(٨٨).

وضربت الدولة العباسية في عهد الرشيد نقودًا ذهبية ذات وزن كبير سميت (دنانير الصلة) ، أو (دنانير الخريطة) . ويعتقد بأن هذه الدنانير هي التي ينعم منها الخليفة على العلماء والفقهاء والشعراء ونحوهم . ومن المؤكد أن مثل هذا الدنانير كانت تقبل في الأسواق بغرض التداول بعد أن يتولى التجار أو المصرفون تحويلها إلى فئات نقدية أقل قيمة .

وقد سكت دراهم فضية للخليفة هارون الرشيد في العديد من المدن منها أفريقية ، بلخ ، سمر قند ، بخارا ، إضافة إلى بغداد ، وقد أهدى الخليفة من ضمن الهدايا إلى شارلمان ملك الأفرنج بعض الدنانير الذهبية الذى شاع استعمالها في بعض الولايات الإسلامية . أما بلاد فارس فعملتها الدراهم الفضية ، وكذلك الحال في العراق(٨٩) . ويقول الاصطخرى : أن نقود أهل بخارى الدراهم ولا يتعاملون بالدينار فيما بينهم(٩٠) .

وإبان خلافة محمد الأمين (١٩٣ - ١٩٨هـ) نصب منذ خلافته العباس بن فضل بن الربيع مشرفًا لدور السك . وضرب الدنانير والدراهم باسم ولده موسى الذى نصبه وليًا للعهد ، وتذكر المصادر التاريخية أن الخليفة العباسي الأمين كان قد سك دنانير ودراهم نقش عليها ألقاب ولي العهد الجديد ، وهي « الناطق بالحق المظفر بالله » وبوزن عشرة أضعاف في الوزن المعتاد للواحد منها ، ونقش عليها:

كل عز ومفخر   فلموسى المظفر
ملك خص ذكره   في الكتاب المسطر(٩١)

وفى نفس سنة ١٩٦هـ سك المـأمون (١٩٨ - ٢١٨هـ/٨١٣- ٨٣٣م) دنانير ذهبية قبل وصوله للخلافة ، فقد كان المأمون فى مرور بالشرق حين إعلانـه العصيان على أخيه الأمين ، وقد سك دنانيره ونقش عليها ألقابه واسمه ، منها الخليفة ، ومن دون أن يشير إلى وجود الأمين كخليفة(٩٢) .

وقد حملت دنانير المأمون الذهبية لقب وزيره الفضل بن سهل « ذو الرياستين » منذ السنة الأولى لخلافته ١٩٨هـ . كذلك نقش اسم أحد قادته (طاهر بن الحسين) . ومن الكلمات التى أضافها المأمون على نقوده لفظة (عدل). وصرنا نشهد أحيانًا أسماء بعض الصناع تنقش على النقود التى يقومون بصنعها(٩٣) .

وقد سمح المأمون بسك الدنانير فى عدة أقاليم بعد أن كان مقتصرًا على العاصمة بغداد مقر الخلافة ، لذلك لم تكن هناك حاجة لنقشها على الدنانير(٩٤).

واستمرت الدنانير العباسية فى حمل أسماء الخلفاء الذين أعقبوا المأمون ، وأصبح ذلك من مستلزمات الخلافة حيث يثبت اسم الخليفة على الدنانير مع ألقابه وكناه وألقاب وكنى ولاة العهد .

وظهر على النقود فى عهد الخليفة المأمون اسم وزيره الفضل بن سهل واسم أحد قادته «طاهر بن الحسين » . كذلك نقش المأمون اسم على بن موسى الرضا الذى نصبه وليًا فى السنوات ٢٠٢ - ٢٠٤هـ/٨١٧-٨١٩م . ومن الكلمات الجديدة التى أضافها المأمون على نقوده لفظة « عدل » .

وبعد وفاة الخليفة المأمون سنة ٢١٨هـ/٨٣٣م استمرت الدراهم الفضية بنفس الطراز وهى تحمل اسم الخليفة الحاكم ومدينة السك وتاريخ السك حتى نهاية عهد الواثق .

المسكوكات فى العصور العباسية المتأخرة (٢٣٢-٦٥٦هـ/٨٤٧-١٢٥٨م):

فى هذا العصر تلقب الخلفاء العباسيون ووزراءهم بالعديد من الألقاب ، ظهرت على المسكوكات الفضية ، منها « المفوض إلى الله » و« الموفق بالله »

و« ذو الوزارتين » على مسكوكات الخليفة المعتمد على الله سنة ٢٥٦هـ/٨٦٩م ولقب « ولى الدولة » و« عميد الدولة » على مسكوكات الخليفة العباسى المقتدر بالله ، وبعض الألقاب الأخرى . كما ظهرت على دراهم الخليفة القاهر ٣٢٠-٣٢٢هـ ، كما قام الخليفة المتوكل على الله (٢٣٢ - ٢٤٧هـ) بضرب نقود على وجهها صورته ، ونقش على ظهرها صورة رجل يقود جملاً .

وكانت (قبيحة) أم المعتز بالله (٢٥٢ - ٢٥٥هـ) قد تقدمت بضرب دراهم مكتوب عليها : « بركة من الله لأعذار أبى عبد الله المعتز بالله »(٩٥) وفى سنة ٢٨٢هـ/٨٩٥م ضربت دراهم ذات فئة خاصة لأجل أن تهديها قطر الندى إلى زوجها الخليفة المعتضد بالله (٢٧٩ - ٢٨٩هـ) ، وكان كل درهم من هذه الدراهم يساوى ثلاثة دراهم عادية(٩٦) .

واستمر خلفاء بنى العباس على هذه الحال وهو نقش ألقابهم ونعوتهم على العملة فى عصر نفوذ الأتراك الذى تميز به العصر العباسى الثانى ، فنقش القاهرة (٣٢٠ - ٣٢٢هـ) لقبه « المنتقم من أعداء الله لدين الله ، ونقش المستكفى بالله (٣٣٣-٣٣٤هـ) لقبه « إمام الحق على العملة(٩٧) . كما نقش على العملات فى تلك الفترة أسماء الوزراء وألقابهم(٩٨) كما ظهر نقش لأسماء بعض من تولى امرة الأمراء على العملة(٩٩) .

لما استقلت بعض أقاليم الدولة الإسلامية ، عمد امراؤها إلى ضرب السكة ، ونقش أسمائهم عليها مع أسماء الخلفاء العباسيين فظهرت على العملات أسماء الأسر التى انتمت إليها تلك الدويلات(١٠٠) .

فى مصر والشام استطاع أحمد بن طولون تأسيس الدولة الطولونية (٢٥٤-٢٩٢هـ/٨٦٨-٩٠٥) وقام بضرب دنانير ذهبية نقية عرفت بالأحمدية ، وكانت نسبة الذهب فيها ٩٨٪ من وزنها .

وقد ساد التعامل بهذه الدنانير الأحمدية ولقيت تقدير الناس لتفاوتها وانتشرت فى كل البلدان . وظل الدينار الأحمدى قاعدة التعامل فى مصر طوال

العهدين الطولونى والإخشيدى (٣٢٣-٣٥٨هـ/٩٣٥-٩٦٩م)(١٠١) . وذلك على الرغم من أن الأخشيديين سكوا دنانير نقية على عيار كامل ومساوية فى قيمتها الدينار الطولونى وضربت دنانير فى عهد الخليفة المتقى سنة ٣٢٩هـ نقش عليها اسم محمد بن طغج وحجه ومعه الأمير الإخشيدى . كذلك ضربت دنانير فى عهد أونوجور من سنة ٣٣٦هـ إلى سنة ٣٤٧هـ كان ينقش عليها اسم الخليفة المطيع واسم أبو القاسم بن الإخشيد . كذلك وجدت دنانير لعلى بن الإخشيد من سنة ٣٥٠ إلى ٣٥٥هـ كان ينقش عليها اسمه واسم الخليفة المطيع(١٠٢) .

وفى العصر السلجوقى (٤٤٧-٥٩٠هـ/١٠٥٥-١٢٥٨م) وضعت ألقاب الحكام وكناهم على الدنانير والدراهم . وحملت المسكوكات البويهية الكثير من الألقاب الرنانة التى منحوها لأنفسهم . وقد سك السلاجقة مسكوكاتهم من الذهب والفضة والنحاس ، وقد حملت كثيرًا من الألقاب لسلاطينهم .

نلاحظ أن هؤلاء المتغلبين على الرغم مما بلغوه من مكانة فى مركز الخلافة كانوا يشعرون بالأهمية الكبرى التى تأتيهم من جراء ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم الشرعية ، حيث أنهم اعتقدوا بأن ذلك قد يسبغ على مركزهم شيئًا من الشرعية .

ومما زاد الأمر سوءًا أن هؤلاء المتغلبين أشرفوا بأنفسهم على دور ضرب النقود فكثر التزييف والغش والتدليس ، لأنهم عمدوا على خلط المعادن الرخيصة بالذهب والفضة ، فقلت القدرة الشرائية للدينار والدرهم .

وعندما قامت الدولة الحمدانية فى منطقة الموصل ثم حلب (٣١٧-٣٩٤هـ) ضربت مسكوكات من الدينار والدرهم ، وأشارت المراجع إلى ظهور مسكوكات حمدانية ضربت لأول مرة فى مدن (القلعة وبيزنطة وخزانة أبى تغلب(١٠٣) .

كذلك ضرب سيف الدولة الحمدانى دنانير الصلات نقش عليها اسمه وصورته ، وكانت قيمة الدينار الواحد تساوى عشرة دنانير ، كما ضرب ناصر الدولة عشرة دنانير خمسمائة مثقال أهداها إلى أبى إسحاق الصابى(١٠٤) الذى استخف بوجود الألقاب والكنى على المسكوكات فقال : « لا جرم أن الرتب قد

نزلت لما تساوت وسقطت لما توزات و لم يبق لها طلاوة يشـار إليها ، ولا حـلاوة يحافظ عليها ، حتى بلغنى عن مولانا القائم بأمر الله - أطال الله بقائه - أنه قـال: « لم تبق رتبة لمستحق »(١٠٥) .

وفـى مصـر ظـل الدينـار قـاعدة التعـامل حتـى بعـد الفتـح الفـاطمى سـنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م وبدأ الفاطميون إصلاحاتهم الاقتصادية فى مصر برفع قيمة الدينـار إلى ما كانت علية العملـة الفاطميـة فـى أفريقيا بحيث تـرواح وزنـه بـين ٤جـرام و٤,٠٦جرام(١٠٦) . وبادر جوهر الصقلى إلى سك دنانير جديـدة ، أطلـق عليهـا المعزية . و لم يمنع الحكومة الفاطميـة التعـامل بالدينـار الراضـى (نسبة إلى الخليفـة الراضـى) وبالدنانير والدراهـم التـى ضربـت فـى عهـد الأمـين والمـأمون وسميـت الرباعيات (لأن وزنها كان أربع حبات) وبالدينار الأبيض الذى كان متداولاً فيه عند الأمويين . وكان صرف الدينار المعزى خمسة عشر درهمـًا ونصـف . ورغـم تداول العملات الغير فاطمية إلا أن الحكومة الفاطمية حملت أهـالى البـلاد المصريـة على التعامل بنقودها(١٠٧) .

و لم تكتف الحكومة الفاطمية بـأن يكـون الدينـار المعـزى وحـده للتعـامل ، فأصدرت دراهم جديدة فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٩هـ وقررت أن يكون كل ثمانية عشرة درهمـًا بدينار . ومن المرجح أن ضرب الدراهم الفضية فـى ذلك العهد إنما أريد به تيسير التعامل فى السـلع القليلـة الثمـن . وهكـذا أصبحـت مصر تتعامل بالدنانير الذهبية والدراهم الفضية(١٠٨) .

ولوزن الدينار أهمية كبرى ، فإنه كلما زاد وزنه دل ذلك على غنى الدولـة ورفاهيتها وعنايتها بالعملة ويؤدى إلى ثقة الناس بهـا ، أمـا إذا نقـص وزن الدينـار فإن ذلك يدل على اضطراب الحالة الاقتصادية فى البـلاد . وإذ ذاك يعمـد الخليفـة إلى إنقاص وزن العملة حتى يقلل من نفقات الدولة(١٠٩) .

وجـديـر بالذكر أنه لم يـوجد أى دينـار ضرب بعد سـنة ٥١٨هـ/١١٢٤م (وهو تاريخ أول دينار ضرب بدار ضرب القاهرة) به نسـبة أقـل مـن ٩٠٪ مـن الذهب . فقـد أدت عمليـات الاستكشـاف التـى توصـل إليهـا فى زمـن الآمر ، « إلى

أن صار دينار الضرب المصرية أعلى عيارًا من جميع ما يضرب بجميع الأمصار ، حتى أصبح كما أطلق عليه Ehrenkteutz « الدولار الإسلامى فى العصور الوسطى ، ويعكس الرخاء الاقتصادى الذى عرفته مصر فى عصر الفاطميين(١١٠) .

وكانت دراهم بنى زيرى المغربية تتداول فى أسواق مصر الفاطمية وكان الطلب عليها كثيرًا حين كانت كمية الفضة بها كبيرة . لكن هذه الدراهم فقدت قيمتها فى أسواق مصر فى أواخر حكم الزيريين بسبب نقصان كمية الفضة بها نقصانًا شديدًا . وبلغ من سوء حال هذه الدراهم أنها لم تعد تقبل فى أسواق مصر ولم يكن التجار يتعاملون بها فى الأسواق . ووصل السوء بهذه العملة إلى أن الدينار المصرى الواحد كان يساوى مائتى درهم منها(١١١) . وهذا دليل على المستوى الاقتصادى الجيد الذى عاشته مصر فى هذه الفترة التاريخية .

أما فى بلاد المشرق الإسلامى ، فقد ضرب السامانيون (٢٦١-٣٨٩هـ) سكتهم على نمط الدينار العباسى وذكر عليها أسماء الخلفاء العباسيين مع الحكام السامانيين ، وذلك فى مدن الشاش (طشقند) ونيسابور وسمر قند ، وقد ضربت أول عملة ذهبية باسم إسماعيل بن أحمد سنة ٢٩٥هـ/٩٠٧م ، كذلك ضرب نصر بن أحمد بمدينة المحمدية (الرى) الدنانير باسمه منذ سنة ٣١٤ إلى سنة ٣٣١هـ ، كما ضرب نوح بن نصر دينارًا سنة ٣٣٣هـ/٩٤٤م بهذه المدينة(١١٢) .

استقر أمراء السامانيون فى ضرب نقودهم التى انتشرت انتشارًا واسعًا حتى أن معظم النقود العربية التى اكتشفت فى شمال أوربا وترجع إلى القرن الرابع الهجرى كان أكثر من ثلثيها للسامانيين(١١٣) .

وضرب الغزنويون (٣٥١ - ٥٨٢هـ/٩٦٢ - ١١٨٦م) دنانير فى الرى، ويظهر ذلك على دينار ضرب على عهد السلطان محمود سنة ٤٢٠هـ ، كما ضرب هذا السلطان فى نفس السنة دينارًا عليه ألقابه واسم الخليفة القادر وألحق به اسم ابنه مسعود(١١٤) ، ولما ولى السلطان مسعود بعد وفاة أبيه سنة ٤٢١هـ ضرب دينارًا بنيسابور سنة ٤٢٣هـ منقوشًا عليه ألقابه(١١٥) .

من ذلك نجد أن الدولة العربية الإسلامية تعاملت بالدينار والدرهم معًا واعترفت بهما . وكان يمكن تحويل أى من النقدين إلى النوع الآخر بحسب سعر الصرف السائد فى السوق الذى تحدده الأحوال التجارية دون تدخل الحكومة وكان باستطاعة الناس أن يبيعوا دراهم للصرافين بدنانير جديدة حسان(١١٦) .

ويبدو أن عملية وزن النقود كانت مأخوذًا بها فى التعامل التجارى فى كثير من الأسواق، حتى فى حالة كون تلك النقود ذهبًا، ومما يعزز هذا الاستنتاج أنه لما تقررت مصادرة أموال الوزير المعزول الفضل بن الفرات بـ (عشرين ألف دينار) سنة ٣٢٠هـ/١٣٢م من قبل الخليفة القاهر بالله ، قال القائد مؤنس المظفر : « أنا أزن هذا المال عنه ، فإنه ثقة عفيف »(١١٧) .

ومن المؤكد أن الدولة العربية الإسلامية عامة ، كانت شديدة الحرص على الاحتفاظ بسلامة النقود وجودتها . فالدينار كان يضرب بكل دقة وفقًا لمعيار المثقال . أما الدراهم فإن المسؤولين كانوا حريصين أشد الحرص على تخليص الفضة من كل شائية. وكان الخراج لا يؤخذ إلا بالنقود الموثوق بوزنها(١١٨).

لقد جرت دراسات على النقود العربية الإسلامية ، فأظهرت أن الدراهم المضروبة فى دور الضرب الحكومية خلال الفترة (٨٥ - ١٢٤هـ) تراوحت نسبة نقاوة المعدن الثمين فيها ما بين (٨٤ و٩١ - ٣٦و٩٨٪) . وفى العصر العباسى وصلت نسبة النقاوة عام ١٨٨هـ/ إلى ٢٤ -٩٩٪ . فى حين أجريت دراسة على ١٢١ قطعة نقدية ذهبية ضربت خلال العصر العباسى فى حقب مختلفة امتدت من عام ١٣٢هـ حتى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، فاستدلت هذه الدراسة على أن أكثر من الدنانير العباسية التى ضربت ببغداد وصل عيارها من الذهب إلى ٩٦٪ ، وأن دينارًا وصل عياره إلى ١٠٠٪ ودينار آخر ضرب فى سامراء عام ٢٢٦هـ وصلت نسبة النقاوة فيه إلى ٩٨٪ .

الفصل الرابع

المؤسسات النقدية وأثرها فى تطور السوق

١ - دور ضرب النقود :

اهتمت الدولة العربية الإسلامية بإقامة دور ضرب النقود وهى الدور التى تضرب فيها السكة أو العملة حيث يسبك فيها ما يحمل إليها من الذهب(١١٩) ، فى المدن الكبرى والأمصار فإلى جانب دار الضرب فى حاضرة الخلافة ، وجدت دور للضرب فى الأقاليم ، فكان بالعراق دور للضرب فى بغداد وسامراء وواسط والبصرة والكوفة والموصل(١٢٠) وبلغ عدد دور الضرب فى العهد العباسى ١٥٠ دارًا للضرب(١٢١) ، وكان فى مصر دور للضرب فى الفسطاط والإسكندرية(١٢٢) ، كما كان بكل من همدان والرى دارًا للضرب كما وجدت دار للضرب أيضًا فى نيسابور(١٢٣) ، وكانت دار للضرب بفارس موجودة بشيراز(١٢٤) . وبذلك نجد أن دور الضرب منتشرة فى أنحاء الدولة العربية الإسلامية .

وأصبحت دور الضرب هذه تؤدى مهمات جليلة لا تقل شأنًا عما تؤديه مصارف الإصدار ومؤسسات النقد اليوم . فهى كانت تتولى ضرب الكميات اللازمة من النقود الجارية فى التعامل حينذاك ، واللازمة لتنشيط الحركة التجارية . وهى التى تزيد فى إنتاجها ، أو تقلل منه ، حسب حاجة السوق المحلية ، ومقدار ماهو متوفر من المعدن المضروبة منه النقود ، كما تولت دور ضرب النقود استبدال النقود القديمة التى بطل استعمالها .

اهتم خلفاء بنى العباس الأوائل فى العصر العباسى الأول بالإشراف على دور الضرب ومنذ عهد الخليفة الرشيد أصبح أمر الإشراف على دور الضرب يعهد به للوزراء أو لأحد كبار الدولة وأحيانًا لأولياء العهد(١٢٥) ، كما باشر القاضى والمحتسب الإشراف على دور الضرب فى بعض الأحيان(١٢٦) .

وقد عنى البويهيون (٣٣٤- ٤٤٧هـ/٩٤٥- ١٠٥٥م) عناية فائقة بمراقبة دور الضرب(١٢٧) . فيذكر ياقوت(١٢٨) : أن القاضى التنوخى كان قاضيًا وناظرًا لدا الضرب فى بغداد . وقد منع البويهيون سك النقود خارج دور الضرب الحكومية حرصًا على سلامة عيار العملة وعدم فسادها(١٢٩) وأحكمت الرقابة على دور الضرب وشدد الأمراء والولاة فى ضرورة أن ينوط العيار فى دور الضرب بمن يجمع إلى ديانته فقهًا ومع ورعه فهمًا بتصفية عين الدرهم والدينار من كل خبث وتخليصها من كل غش دينى وضربهما على الأمام(١٣٠) (أصل الدرهم والدينار من حيث الشكل والوزن والعيار) الذى يضرب عليه العين والورق (الذهب والفضة) بمدينة السلام (بغداد) ومنع التجار الذين يوردون الذهب والفضة إلى دور الضرب من تجاوز ذلك وأن ينقش اسم أمير المؤمنين على ما يضرب من السكة(١٣١) .

لم يكن ضرب الدراهم والدنانير فى دور الضرب يتم طوال السنة ، وإنما كان العمل فى هذه الدور وبخاصة فى المشرق الإسلامى يتم فى مواسم معينة(١٣٢) .

وكانت الدولة تتقاضى إيرادات عالية من دور الضرب وهى عبارة عن نسبة من قيمة المعادن التى ترد إلى دار الضرب(١٣٣) .

ورفدت دور الضرب الحكومية ببيت المال بموارد مالية هامة ، لأنها كانت بسك ما يقدمه الأفراد من سبائك طبقًا للوزن المقرر شرعًا ، نظير تقاضى رسوم معينة تدعى ثم الوقود وحق الضرب(١٣٤) .

وأسست فى مصر دارًا لضرب النقود على يد أحمد بن طولون ، ويبدوا أنها لم تكن كبيرة أو معقدة فى نظامها ، وأن الختم على الدنانير والدراهم وعيارها كان يقوم به نفر قليل من الموظفين يعرف باسم المعدلين ويعرف الآخرون باسم السباكين . ويشرف عليهم متولى دار الضرب . وكان الأمير فى بعض الأحيان يعهد بالإشراف على دار الضرب إلى القاضى(١٣٥) .

ولعل السبب فى توكيل القاضى للإشراف على دار الضرب فى الدولة الإسلامية هو ضمان شرعية النقود التى تصدر عن دار السكة سواء من حيث جواز العيار ، أو الوزن . إلا أن الإشراف المباشر كان موكلاً إلى شخص يسمى «متولى دار الضرب» الذى كانت سلطته مباشرة على العمال فى الدار ، وهو والحالة هذه لم يكن وجوده يتعارض مع إشراف القاضى من الوجهة الإدارية(١٣٦).

وتعددت دور ضرب النقود فى مصر والشام طوال العهدين الإخشيدى والفاطمى ففى العهد الأول فى مصر (الفسطاط) وفلسطين (الرملة) ودمشق ، أما فى العهد الثانى فقد صارت مصر فى العصر الفاطمى مركزًا لضرب العملة وانتشرت فى طول البلاد مراكز الضرب منها القاهرة والإسكندرية وتنيس وقوص وفى الشام ، (صور وعسقلان وطبريا ودمشق) وغيرها مثل صقلية والمهدية والمنصورية(١٣٧) والقيروان ومكة والمدينة وصنعاء وزبيد فى اليمن(١٣٨) .

وأخضعت دور ضرب النقود لنظام وإشراف كامل من قبل الدولة حيث وجد (المشارف) الموكل إليه حفظ جميع المحتويات من فضة وذهب وسكك وآلات ومنها الصنج (أى العيار) ، وختم الأقداح وتحرير وزن عيارى الذهب فهو شخصية فنية بدار الضرب ، موكل إليه حفظ عيار الذهب وسبائكه التى ترد إلى دار ضرب النقود . ويوجد (نقاش) مهمته نقش السكة ، أى حفر الكتابات المزمع إبرازها على السبيكة . ويحضر السباك وزن المعدن قبل طرحه فى البوتقة فى حالة السبك(١٣٩) ، وكان على رأس هؤلاء متولى دار الضرب ، وكانت له السلطة المباشرة على العمال الذين يمنحون الأجور العالية(١٤٠) .

٢ - السفاتج والصكوك :

وهى من وسائل المعاملات المالية ويعرف الخوارزمى(١٤١) السفتجة(١٤٢) بأنها « حوالة » أى ورقة أو خطاب ضمان يكتب بواسطة الجهابذة والصرافين فى البلاد الإسلامية بعد قبض قيمتها ، وهى تحمل أمرًا بدفع قيمتها إلى شخص معين(١٤٣) .

تطلبت المعاملات المالية وسائل للدفع مأمونة من الضياع خفيفة الحمل وبعيدة عن متناول اللصوص . ومن هذه الوسائل السفاتج والحوالات(١٤٤) وهو نظام فارسى الأصل دخل العالم الإسلامى حيث وفد تجار الفرس إلى بغداد فى العصر العباسى الأول واستخدموا هذا النظام المالى المتبع عندهم منذ أمد بعيد(١٤٥) .

وبعد أن عرفت السفاتج منذ بداية العصر العباسى شاع استعمالها فى القرنين الثالث والرابع الهجريين، فكان النشاط التجارى ، وازدياد المعاملات المالية خلال هذين القرنين أثره فى ازدياد حجم التعامل المالى ، وكانت الأخطار التى تواجه نقل المال من بلد لآخر أثره فى لجوء التجار وأصحاب الأموال إلى استعمال السفاتج(١٤٦) .

إن الحديث عن أن الأسواق العربية عرفت السفاتج والحوالات منذ وقت مبكر منذ قيام الدولة العربية الإسلامية لا تسنده دلائل تاريخية ، رغم ما قيل من أن الزبير كان يأخذ الورق من التجار فيكتب لهم سفاتج إلى فروع بنكه فى البصرة والكوفة فيأخذون أجور من ورقهم . وعن عبد الله بن عباس أنه كان يأخذ الورق بمكة من التجار والمسافرين على أن يكتب لهم إلى الكوفة ليأخذوا مثل ورقهم(١٤٧) .

وكان الناس يدخلون إلى السوق ويودعون لدى الصراف ما معهم من دنانير ويأخذون سفتجة أى خطاب اعتماد بهذا المبلغ ، ثم يشترون ما يريدون ما يشاؤون من التجار ولا يدفعون شيئًا ، وإنما تقيد أثمان ما يشترونه فى السفتجة وفى دفتر التاجر ، وفى نهاية اليوم أو الأسبوع تكون المقاصة فيدفع الصراف إلى التجار أثمان ما اشتراه التاجر ويخصمها من السفتجة ويعطى للتاجر الباقى . وكان التجار يفضلون ذلك حتى تكون أموالهم فى أمان(١٤٨) ويحكى ناصرى خسرو ، الرحالة الفارسى أنه لما خرج من أسوان بمصر أخذ خطابًا من صديق له ، كتبه إلى وكيله فى عيذاب بأن يعطى ناصرًا كل ما يريد ويأخذ منه مستندًا ليضاف إلى حساب الصديق(١٤٩) .

كان للسفتجة ميعاد محدد تصرف فيه قيمتها كاملة وكان هذا الميعاد يحل بعد أربعين يومًا من تحريرها ، وكان يمكن لصاحب السفتجة أن يصرف قيمتها دفعة واحدة أو على أقساط(١٥٠) ، كما كان يمكنه أن يصرف قيمتها قبل حلول موعدها مقابل خصم عشر قيمتها(١٥١) .

وأتاح نظام السفتجة تحويل الدين من شخص إلى آخر وتصفية الحساب بين أقاليم متعددة دون الحاجة إلى نقل النقود . وكان بمقدور التاجر أن يقترض سفاتج من بيت المال ليشترى بها بضائع من ذلك الإقليم ثم يدفع ما اقترضه إلى بيت مال إقليم آخر(١٥٢) وبدون شك أن هذا النظام سهل إجراء التعامل التجارى فى الأسواق ، ورفع بعض الضغط عن استعمال النقود(١٥٣) .

ولجأت الدولة إلى استعمال السفاتج فى نقل أموال الجبايات التى كانت ترسل من الولايات إلى حاضرة الخلافة . وكان الوزير على بن عيسى عندما تتعرض الدولة لنقص فى إيراداتها يقترض التجار على سفاتج وإذا حان موعد صرفها كان يدفع مقابل ذلك عشر من المبلغ الذى اقترضه(١٥٤) .

أما الصحكوك فقد كانت تستعمل كوسيلة من وسائل دفع المال إلى جانب التعامل بالعملة النقدية من الدنانير والدراهم ، وعرف الخوارزمى الصك (بأنه يعمل لكل طمع يجمع منه أسامى المستحقين وعدتهم ومبلغ مالهم ، ويوقع للسلطان فى آخره بإطلاق الرزق لهم »(١٥٥) . والصك أمر بدفع مبلغ معين من النقود إلى الشخص الوارد اسمه فيه(١٥٦) .

عرفت الصحكوك فى الدولة العربية الإسلامية منذ عهد الخيفة عمر بن الخطاب ، حيث أن الخليفة هو أول من صك وختم الصكاك(١٥٧) ، واستعملت الصكوك خلال العصر الأموى(١٥٨) ، والعصر العباسى(١٥٩) ، غير أن استعمال الصكوك شاع بدرجة كبيرة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين ، فكانت رواتب الجند وعمال الدولة وموظفيها تدفع لهم بالصكوك التى تكتب على بيت المال(١٦٠) . وشهد النشاط التجارى والمالى فى الدولة العربية استعمال الصكوك

فى ميادين مختلفة ، و لم يقتصر على القطاع الرسمى وإنما القطاع الشعبى أيضًا ، إذ استخدم الصك كوسيلة للتعويض عن دفع النقود ، حيث أن الشخص يرسل الصك إلى التاجر واسم السلع التى يريدها وثمنها وعليها توقيعه ، فيرسل له التاجر ما يريد ويحتفظ بهذه الصكوك ، ثم يسلمها له ويتقاضى منه ثمن ما أخذ من بضائع(١٦١) .

ويجرى تحرير الصك بدقة ، ويدرج فيه اسم صاحبه ، ومقدار المبلغ الواجب الدفع (رقمًا و كتابة) ، وموعد الاستيفاء ، وقد يؤرخ ويختم بخاتم ويصدق عليه(١٦٢) .

ويتم دفع المنح المالية التى كان يهبها المسئولون فى الدولة إلى الشعراء والفقهاء ، والمقربين منهم فى بعض الأحيان بالصكوك(١٦٣) ، وتصرف هذه الصكوك ، أما عند الصيارفة أو فى بيت المال(١٦٤) . ويبدو أن الصكوك عندما كانت تعطى إلى شخص ما كانت تثبت فى سجل خاص فى الدواوين ، وصرف الصك من قبل الصيرفى كان يقتضى أخذ عمولة عليه ، وكان الرسم أحيانًا يقضى أن ينقص فى كل دينار درهمًا(١٦٥) .

وكانت هذه الصكوك تستلزم مراجعتها للتأكد من صحتها وكان الخليفة المعتضد يتشدد فى هذا الأمر فعين أحد الكتاب للتأكد من صحة الصكوك وأمر صاحب بيت المال العام ألا يصرف صكًا إلا بعد التأكد من وجود علامة هذا الكاتب عليه(١٦٦) .

ونظرًا لما تقوم به الصكوك من تسهيل قضايا البيع والشراء فى الوقت الذى لا تتوفر فيه الأموال نقدًا من جهة ، ولكونها وثيق ائتمان مضمون لتقرير الديون واستيفائها ، فقد تطور استعمالها فى أقاليم الدولة على نطاق واسع ، بشكل مثير للانتباه ، وحل محل التعامل النقدى فى كثير من الأحيان(١٦٧) رغم ما قاله كليمون هو(١٦٨) الذى نفى استعمال الصكوك حينذاك نفيًا قاطعًا ، وهو رأى قديم (١٩١٢) رفضته الدراسات التاريخية الحديثة(١٦٩) .

٣ - أعمال الصيرفة :

ضربت النقود من المعادن الثمينة ، الفضة والذهب ، نتيجة لندرة هذين المعدنين ، ومحدودية مناجمها فى العالم قديمًا وحديثًا ، وتزايد الإقبال العالمى على اقتنائهما ، نجد أن النقود التى ضربت منهما قد تعرضت إلى أنواع شتى من الغش، والتدليس والتزييف ، سواء فى وزنها ، أو فى نسبة نقاوة المعدن الثمين المضروبة منه . إزاء هذا الأمر تكون مهمة الصيرفى فى إجراء التفاضل بينهما لتحديد درجة جودته أوزنًا ونقاوة .

وعرفت الصرافة فى فارس منذ العهد الساسانى ، وكان يقوم بها اليهود ، وفى بداية العهد الإسلامى هاجر هؤلاء الصيارفة اليهود إلى الكوفة واستقروا بها(١٧٠) .

إن انتعاش النشاط الاقتصادى فى الدولة الإسلامية وازدياد المعاملات التجارية أدى إلى تداول كثير من العملات الأجنبية وتعدد دور الضرب بها وأثر ذلك إلى درجة كبيرة فى انتعاش أعمال الصيرفة(١٧١) ، وظهور طبقة ليس لها اشتغال إلا بشئون المال وهم الصيارفة والجهابذة .

وكان يطلق على الصراف الجهبذ (أى الشخص العارف بأمور النقد والمتمكن منه)(١٧٢) ، وعمل هؤلاء كان يعتمد على الثقة ، أى لا بد أن يكتسبوا ثقة الناس فى التعامل ، فكان الناس يودعون أموالهم من الذهب والفضة عند الصراف ، الذى كان يعطى كل من يودع عنده مقدارًا من الذهب وثيقة يثبت فيها ما تسلمه من مال ، ثم تطور الأمر فأصبح الناس يتعاملون بهذه الوثائق فى البيع ووفاء الديون وتصفية الحسابات(١٧٣) ، وقام الجهابذة والصرافون فى ذلك العصر مقام البنوك(١٧٤) وكانوا يقومون بالاحتفاظ بما يودع لديهم من أموال لتكون تحت طلب مودعيها ، وتحويل العملات المختلفة إلى العملة الموحدة ، ونقل الأموال من مكان إلى آخر يدفع سنويًا(١٧٥) ، وكانت الصفقات التجارية والمالية بين المراكز التجارية تتم تحت إشرافهم(١٧٦) ، كما ساعدوا على حل كثير

من مشاكل العملات لمعادلتها ، وذلك لتعدد أوزانها وأنواعها بسبب تعدد دور الضرب فى أنحاء الدولة وكان الصيارفة يقومون بهذه الأعمال مقابل تقاضى عمولة ، وكانت هذه الأعمال تدر عليهم أرباحًا كثيرة إلى درجة الثراء الفاحش ، حيث أن اللصوص لما كبسوا منزل أبى عيسى الناقد الصيرفى واستولوا على ما قيمته ٣٠,٠٠٠ ديناراً(١٧٧) .

وكان يتولى أعمال الصيرفة فى بادىء الأمر صيارفة وجهابذة من اليهود ، ثم اشتغل بها بعض المسلمين فظهر منهم عدد غير قليل ، ولما كان الإسلام قد حرم الربا فإن الصيارفة المسلمين كانوا يجمعون بين الصيرفة والتجارة . فصاروا يبيعون ما لديهم من بضائع وسلع بسعر أعلى بكثير من سعر السوق ويكون الدفع مؤجلاً(١٧٨) . وقد انتشرت أعمال الصيرفة فى معظم مدن الدولة العباسية الهامة، ففى العراق نشطت أعمالهم فى بغداد والبصرة والكوفة وسامراء(١٧٩) ، وكانت أعمال الصيرفة تتم بين مصر وبغداد وسر من رأى فى عهد أحمد بن طولون ، وكان لابن طولون وكيلاً ببغداد يأخذ ما يحتاجه من صيارفة بغداد وسر من رأى لينفق منها على هدايا ابن طولون التى يقدمها للقواد بحاضرة الخلافة ، ثم يذكر أن هذه الأموال كان يؤخذ عوضها فى مصر(١٨٠) . وفى العصر الفاطمى أصبحت القاهرة مركزًا رئيسيًا للمعاملات المالية بسبب نشاطها التجارى كمركز للصادر والوارد(١٨١) .

وكان السوق يخضع لإشراف حكومى بما فى ذلك عمل الصيارفة ويتضح ذلك مما رواه الصولى من أن ناصر الدولة الحمدانى أمير الأمراء بلغه « أن الصيارفة يربون رباء ظاهرًا، فأحضرهم وحذرهم وأحلفهم ، فتحسن أمرهم قليلاً »(١٨٢).

وبحكم تعلق اختصاص الصيارفة بالنظام النقدى ، فقد بذلوا جهودًا فاعلة فى تسهيل أمر تبادل النقود فى الأسواق إما نقدًا أو بموجب وثائق مالية قابلة للصرف . وبلا ريب ، فإن عملية تبادل النقود مهمة أساسية يتطلبها النشاط الاقتصادى والمالى فى المدن ، بفعل ارتياد التجار الأجانب الذين يحملون معهم

نقودًا قد تختلف عن النقود المتداولة فى أسواق الدولة العربية الإسلامية . وقد انتشر الصرافون الذين انتشروا فى جميع أسواق الدولة حتى أن ناصرى خسرو رأى فى أصبهان سوقًا من أسواق الصرافين به مائتا صراف(١٨٣) كما كانت بخارى مركزًا هامًا للصيرفة يستبدل فيه سكان آسيا الشرقية والغربية سكتهم بوساطة أهلها(١٨٤) .

أن كثرة أسواق الصرافين دليل على انتعاش النشاط الاقتصادى فى أسواق الدولة وكذلك دليل على ازدهار هذا القطاع ازدهارًا ينم على تطوره الحياة الاقتصادية .

إن تطور الحالة الاقتصادية فى الدولة الإسلامية وانتعاش السوق أدى إلى أن يعطى الثقة للعملة العربية فقد كان للدينار العربى أثر كبير على اقتصاد أوربا ولعب دورًا رئيسيًا فى المبادلات التجارية الدولية وقلده الأوربيون فى عملاتهم كالفلورين والدوقة الإيطاليتين ، كما قلد الصليبيون فى المشرق الدنانير الفاطمية . وانتشرت النقود العربية خارج نطاق العالم الإسلامى فأصبحت منافسة قوية للعملة البيزنطية فى جنوب روسيا وغرب أوربا .

وكالدينار ، كان للدرهم العربى تأثير اقتصادى كبير على بيزنطة والغرب . والعملة البيزنطية الفضية المعروفة باسم Miliaresid ، التى بدىء بسكها فى أوائل القرن الثامن الميلادى ، كانت بوحى من الدرهم الأموى ، وأن كثيرًا من الدراهم البيزنطية فى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين ضرب على أقراص ضرب الدراهم العربية ذاتها(١٨٥) .

الهوامش

(١) أطلق على جميع ما تتعامل به الشعوب من دنانير ذهبية ، ودراهم فضية وفلوس نحاسية بـ (النقود) انظر المقريزى ، شذور العقود فى ذكر النقود ، ص٤٤ .

(٢) عبد القديم زلوم ، الأموال فى دولة الخلافة ، ص١٩٩ .

(٣) د . ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات وكتابة التاريخ ، ص٦ .

(٤) تقى الدين المقريزى ، شذور العقود فى ذكر النقود ، ص٤٤ .

(٥) ابن خلدون ، العبر ، جـ١ ، ص٢١٦ .

(٦) سالم الألوسى : علم تحقيق الوثائق - المعروف بعلم الدبلوماتيك ، ص٧ .

(٧) عبد القديم زلوم ، الأموال فى دولة الخلافة ، ص٢٠٠ .

(٨) الماردى، الأحكام السلطانية ، ص١٧٥ ، والبلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٤٧١ ، ٤٧٢.

(٩) السيوطى ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، جـ٢ ، ص١٧٤ .

(١٠) د. جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، جـ٢ ، ص١١٢ .

(١١) أبو يوسف ، الخراج ، ص١٥ وكذلك الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص١٨٤ .

(١٢) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٤٧٢ .

(١٣) نفس المصدر ، ص١٧٠ - ٤٧١ .

(١٤) الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص١٧٥ .

(١٥) د. جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، جـ٧ ، ص٤٨٧ .

(١٦) آدم متز ، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، المجلد الثانى ، ص٣٧٥ .

(١٧) ابن نجويه ، الأموال ، جـ١ ، ص٤١١ .

(١٨) د. جواد على ، المصدر السابق ، جـ٧ ، ص٤٩٥ .

(١٩) الواقدى : المغازى ، جـ٢ ، ص٦٧٠ .

(٢٠) ابن كثير ، السيرة جـ٤ ، ص١٩٦ .

(٢١) الواقدى ، المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ٦٦٩ .

(٢٢) ابن منظور ، اللسان ، جـ٢ ، ص٩٤٧ ، مادة (عين) .

(٢٣) د. جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، جـ٧ ، ص٤٩٥ .

(٢٤) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٢ .

(٢٥) المقريزى ، شذور العقود فى ذكر النقود ، ص٦ .

(٢٦) عبد القديم زلوم ، الأموال فى دولة الخلافة ، ص٢٠٠ .

(٢٧) د. ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات وكتابة التاريخ ، ص٢١ .

(٢٨) المقريزى : إغاثة الأمة ، ص٥١ .

(٢٩) أبو السعود ، رسالة أبى السعود بجواز وقف النقود ، ورقة ١١ - أ .

(٣٠) الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص١٥٥ .

(٣١) د. حمدان الكبيسى ، أصول النظام النقدى فى الدولة العربية الإسلامية ، ص٨ .

(٣٢) د. ناهض عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٣٣) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥١ ، البخارى ، الجامع الصحيح ، جـ٢ ، ص٣١ .

(٣٤) البقلى : نسبة إلى ملك يقال له رأس البغل (المقريزى ، المصباح المنير ، جـ١ ، ص٤٤ - البيهقى ، المجالس والمساوىء ، جـ٢ ، ص١٢٨ - الدميرى ، حياة الحيوان الكبرى ، جـ١ ، ص٧٣ . وقيل نسبة إلى (بغل) وهو اسم يهودى ضرب تلك الدراهم وعرفت باسمه ، انظر المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص٤٩ - ٥٠.

(٣٥) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص١٤٧ .

(٣٦) المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص٥٢ .

(٣٧) جودت باشا ، تاريخ جودت ، جـ١ ، ص٢٤٩ .

(٣٨) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٣ - ابن الأثير ، الكامل ، جـ٤ ، ص٤١٨ ، المقريزى، إغاثة الأمة ، ص٥٣ .

(٣٩) د. جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، جـ٧ ، ص٤٩٧ .

(٤٠) د. ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات وكتابة التاريخ ، ص٢٣ .

(٤١) المقريزى ، شذور العقود ، ص٩ - ١٠ .

(٤٢) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٣ - ٦٥٤ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص١٤٨ - ابن الأخوة ، معالم القرية ، ص٨٣ .

(٤٣) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٦ .

(٤٤) ابن الرفعة ، الرتبة فى الحسبة ، ورقة ١١ - أ .

(٤٥) الخربوطلى ، تاريخ العراق فى ظل الحكم الأموى ، ص٤٢٤ .

(٤٦) د. ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات وكتابة التاريخ ، ص٢٣ .

(٤٧) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٤ ، اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى ، حـ٣ ، ص٢٦ .

(٤٨) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص١٤٨ ، ابن خلدون ، المقدمة ، حـ٢ ، ص٨٠٩ .

(٤٩) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص ٦٥٥ ، ٦٥٦ .

(٥٠) ابن رستة، الأعلاق النفسية، ص١٩٢ ، البيهقى : المحاسن والمساوىء ، حـ٢ ، ص١٢٦

(٥١) المقريزى ، شذور العقود ، ص١٠ ، ١٣ .

(٥٢) أبو عبيد ، الأموال ، حـ٤٦٦ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص١٤٩ .

(٥٣) جورجى زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامى ، حـ١ ، ص١٤٣ .

(٥٤) عمر فروخ ، تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية ، ص٢١٦ .

(٥٥) ناصر النقشبندى ، الدينار الإسلامى فى المتحف العراقى ، ص٢٣ - ٢٥ .

(٥٦) عبد القديم زلوم ، الأموال فى دولة الخلافة ، ص٢٠٢ .

(٥٧) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص١٥٤ .

(٥٨) د. جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، حـ٧ ، ص٤٩٨ .

(٥٩) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص١٥٤ ، ابن الأخوة ، معالم القربة ، ص٨٣ .

(٦٠) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥١ .

(٦١) المناوى ، النقود والمكاييل والموازين ، ص٧٦ .

(٦٢) د. ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات وكتابة التاريخ ، ص٢٧ .

(٦٣) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٦ .

(٦٤) د. محمد ضياء الدين الريس ، الخراج والنظم الإسلامية فى الدولة الإسلامية ص٢١٠ .

(65) Lavoix, Catalogue des Monnaies Musulmanes, p.19

(٦٦) المقريزى ، شذور العقود ، ص١٣ .

(٦٧) حمدان الكبيسى ، أصول النظام النقدى ، ص٢٢ .

(٦٨) الطبرى ، التاريخ ، حـ٧ ، ص٢٤٢ .

(٦٩) الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص٢٠٥ .

(70) E. Gibbon : The Decline and Fall on the Romans Empire. Vol. p.388.

(71) Loboix. m.. Henat; Cataloge des Monnaies, p,26.

(72) Welhausen : the Arab King domand Its Fall, p. 218.

(73) E. Gibbon : Ibid, p. 388.
(74) Encyclopedia Britannica. Vol. III. Art> Justinain. II,
وكذلك : الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك ، جـ٥ ، ص٣٥ .

(٧٥) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة جـ١ ، ص١٧٦ ، البيهقى ، المحاسن والمساوىء جـ٢، ص١٢٦ .

(٧٦) الدميرى ، حياة الحيوان ، جـ١ ، ص٦٢ - ٦٤ . جورجى زيدان التمدن الإسلامى ، جـ١ ، ص١٤٣ .

(٧٧) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص١٤٨ .

(٧٨) المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٧٩) نفس المصدر ، ص٥٥ ، ٥٦ .

(٨٠) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٦ . ابن خلدون ، المقدمة ، جـ٢ ، ص٨٠٩ .

(٨١) جورجى زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامى ، جـ١ ، ص١٤٤ .

(٨٢) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٦ ، وكذلك الماوردى ، الأحكام ، ص١٥٤ .

(٨٣) المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص٥٩ .

(٨٤) المقريزى ، شذور العقود ، ص١٧ .

(٨٥) المقريزى ، شذور العقود ، ص٢٥٠ .

(٨٦) المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص٦٠ .

(٨٧) المقريزى ، شذور العقود ، ص٢٠

(88) Ashtor, Histoire des Prix, p.75.

(٨٩) انظر يحيى بن آدم ، الخراج ، ص٧١ - ٧٢ .

(٩٠) الأصطخرى ، المسالك والممالك ، ص١٧٥ .

(٩١) المقريزى ، شذور العقود ، ص٢٠ .

(٩٢) نفس المصدر ، ص١٨ .

(٩٣) نفس المصدر ، ص٢٣ ، ٢٥ .

(٩٤) د. ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات وكتابة التاريخ ، ص٤٦ .

(٩٥) ابن الزبير ، الذخائر والتحف ، ص١١٦ .

(٩٦) المصدر السابق ، ص٣٨ .

(٩٧) الأربلى ، خلاصة الذهب المسبوك ، ص٢٤٢ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص٣٥٨، ٣٦٧.

(٩٨) مسكويه ، تجارب الأمم ، حـ١ ، ص٢٢٣ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، حـ١١ ، ص١٦٨ . Bowen, The life and times of Ali Isa, p.98.

(٩٩) المسعودى ، مروج الذهب ، ص٣٣٧ ، الكرملى ، النقود العربية وعلم المنميات ، ص١٣١ .

(١٠٠) الكرملى ، النقود العربية وعلم المنميات ، ص١٢٤ - ١٢٦ .

Siddi. « caliphate and Kingship in medieval Persia. Islamic Cultre, vol. 10, 1950, pp. 98-104.

(101) Ashtor, Histoire des Prix, p.75.

(١٠٢) د. عطية القوصى ، تجارة مصر فى البحر الأحمر ، ص٢٤٤ .

(١٠٣) إيمان عدنان العزاوى ، المسكوكات الحمدانية ، مجلة المؤرخ العربى ـ العدد ٤٣ ، ص٢٥٥ .

(١٠٤) ياقوت الحموى معجم الأدباء ، جـ١ ، ص٣٣٩ .

(١٠٥) ابن أبى إسحاق الصابى ، تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، ص١٥١ .

(١٠٦) ابن المأمون ، أخبار مصر ، ص٣٨ .

(١٠٧) د. محمد جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق ، ص١٦٢ وكذلك انظر د. مايسة محمود داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٤٥ - ٤٦ .

(١٠٨) د. محمد جمال سرور ، تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق ، ص١٦٣ .

(١٠٩) د. حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص٦٠٥ .

(١١٠) د. أيمن فؤاد سيد ، الدولة الفاطمية ، ص٣١٨

(١١١) د. عطية القوصى ، تجارة مصر فى البحر الأحمر ، ص٢٤٧ .

(112) Miles (Georeg), The Numismatic history of Rayy, p. 143. 153.

(١١٣) آدم متز ، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، (طبعة ١٩٤٨) ، حـ٢ ، ص٢٧٤ .

(114) Miles: The Numismatic history of Rayy, p.187

(115) Zambaur :Numismatische Zeitschrift. pp. 126-128

(١١٦) الجهشيارى ، الوزراء والكتاب ، ص٢٨١ - ٢٨٢ .

(١١٧) مسكويه ، تجار الأمم ، جـ١ ، ص٢٤٤ .

(١١٨) البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص٦٥٦ - ٦٥٧ ، ابن الأثير ، الكامل فى التاريخ ، جـ٤، ص٤١٧ .

(١١٩) ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص٣٣١ .

(١٢٠) النقشبندى ، الدينار الإسلامى ، ص٣٦ .

(١٢١) عباس العزاوى ، تاريخ النقود العراقية ، ص٢٠

(١٢٢) عبد الرحمن فهمى، مقدمة لمخطوط ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية ، ص٣٠ ، ٣١.

(١٢٣) كى لسترنج ، بلدان الخلافة الشرقية ، ص٢٤٩ كذلك انظر ص٣٨٨ وص٤٢٤ .

(١٢٤) الأصطخرى : مسالك الممالك ، ص١٥٨ .

(١٢٥) ابن خلدون ، العبر وديوان المبتدأ والخبر ، جـ٣ ، ص٥٨٣ .

(١٢٦) السيوطى، تاريخ الخلفاء ، ص٣٣٩ - ٣٤٠ وانظر كذلك د. صفاء حافظ عبدالفتاح، نظم الحكم فى الدولة العباسية ، ص١٧٦ .

(١٢٧) التنوخى ، الفرج بعد الشدة ، جـ١ ، ص٢٢ .

(١٢٨) ياقوت الحموى : معجم الأدباء ، جـ١٤ ، ص١٢٣ .

(١٢٩) أبو يعلى ، الأحكام السلطانية ، ص١٦٥ .

(١٣٠) عباس العزاوى ، تاريخ النقود العباسيى ، ص٢٢ - ٢٣ .

(١٣١) الصابئى ، رسائل الصابئى ، جـ١ ، ص١١٣ - ١١٤ .

(١٣٢) حمدان الكبيسى ، أسواق بغداد ، ص٢٠٤ .

(١٣٣) د. إبراهيم سلمان الكردى وآخرون ، المرجع فى الحضارة العربية الإسلامية ، ص١٣٤.

(١٣٤) المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص٥٥ .

(١٣٥) د. سيدة إسماعيل كاشف ، مصر فى عهد الإخشيديين ، ص١٩٢ .

(١٣٦) ابن خلدون ، المقدمة ، جـ٢ ، ص٧٤٧ .

(١٣٧) د. عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ورسومهم ، ص١٢٦ .

(١٣٨) د. مايسة محمود داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص١١١ .

(١٣٩) ابن بعرة ، الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، ص٧٦ و٩٠ - ٩١ .

(١٤٠) ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص٣٣٢ .

(١٤١) أبو عبد الله محمد الخوارزمى ، مفاتيح العلوم ، ص٥٨

(١٤٢) السفتجة : كلمة فارسية .

(143) Imamuddin. Byat al mal and Banks, Islamic culture vol. 35, p.19

(١٤٤) الثعالبى ، ثمار القلوب . ص٥٤٥ .

(145) Nadri : Industry and Commerece under the Abassids p.p. 28-29

(١٤٦) د. عبد العزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى ، ص١٧٤ .

(١٤٧) الثعالبى ، الإعجاز والإيجاز ، ص١٣٥ .

(١٤٨) ناصر خسرو ، سفر نامه ، ص٩٦ .

(١٤٩) آدم متز ، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، جـ٢ ، ص٣٧٩.

(١٥٠) التنوخى ، نشوار المحاضرة ، جـ٨ ، ص٢٢٢ .

(١٥١) هلال الصابى ، تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، ص٩١

(١٥٢) مسكويه ، تجارب الأمم ، جـ١ ، ص٤٣ .

(١٥٣) التنوخى ، الفرج بعد الشدة ، جـ٢ ، ص١١٠ .

(١٥٤) هلال الصابى ، تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، ص٩١ .

(١٥٥) الخوارزمى ، مفاتيح العلوم ، ص٥٣ .

(١٥٦) د. بدر عبد الرحمن محمد ، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة فى العراق والمشرق الإسلامى ، ص٣٠٠ .

(١٥٧) اليعقوبى ، تاريخ اليعقوبى ، جـ٢ ، ص١٣٢ - ١٣٣ - الزبيدى ، العراق فى العصر البويهى ، ص٢٢٦ .

(١٥٨) التنوخى ، المستجار ، ص١٧٥ - ١٧٦ .

(١٥٩) الجهشيارى ، الوزراء والكتاب ، ص١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١٦٠) هلال الصابئ ، تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، ص٨٩ ، ٢٥٧ .

(161) Goitien : Bankers and Accounts p.26.

(١٦٢) ابن خلدون ، المقدمة ، جـ٢ ، ص٧٤٧ .

(١٦٣) ابن الجوزى ، المنتظم ، جـ، ص٢٨٣ - ٢٨٤ .

(١٦٤) هلال الصابى ، تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، ص٢٣٥ .

(١٦٥) ياقوت الحموى ، معجم الأدباء ، جـ٢ ، ص٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(166) Bowen, The life and times of Ali Isa, p.

(١٦٧) الثعالبى ، ثمار القلوب ، ص٥٤٥ ، الزبيدى ، تاج العروس ، جـ٢ ، ص١٥٩ .

(168) Cl. Huart, Histoire des Arabes, vol. p. 290 .

(١٦٩) د. وليم الخازن ، الحضارة العباسية ، ص٨٨ .

(170) Imamuddin. « Byat Al - Mal and banks. « Islamic Culture m vol , 35, 1961, p.17

(١٧١) السيد الباز العرينى « الحسبة والمحتسبون » ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الثانى ، ص١٦٠ .

(١٧٢) د. عبد العزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى ، ص١٥٩ ، ١٦٠ .

(١٧٣) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والإسلام ، ص٢١ - ٢٢ .

(١٧٤) جمال سرور ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص١٦٣ .

(١٧٥) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والإسلام ، ص٢٢ - ٢٣ .

(١٧٦) جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص١٦٣ .

(١٧٧) الهمدانى ، تكملة تاريخ الطبرى ، ص٢١٨ .

(١٧٨) الزبيدى ، العراق فى العصر البويهى ، ص٢٠٥ .

(١٧٩) د. عبد العزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى ، ص١٦٩ - ١٧١ .

(١٨٠) البلوى ، سيرة أحمد بن طولون ، ص٦٠ - ٦١ .

(١٨١) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ، ص١٣٠ .

(١٨٢) الصولى ، أخبار الراضى والمتقى ، ص٢٣١ .

(١٨٣) ناصر خسرو ، سفر نامة ، ص١٠٢ - ١٠٣ .

(١٨٤) فامبرى ، تاريخ بخارى ، ص٢٥ .

(١٨٥) أمين الطيبى ، النقود العربية ، المؤرخ العربى ، العدد ١٩ ، ص١٩٧ - ١٩٨ .

مصادر البحث

أولاً : باللغة العربية :

ابن الأثير : أبو الحسن على بن الكرم محمد بن عبد الكريم الحزرى (ت ٦٣٠-١٢٣٣م) .

- - الكامل فى التاريخ ، ٨ أجزاء ، دار الطباعة الأميرية ، القاهرة ١٣٥٣هـ .

الأربلى : عبد الرحمن بن سنبط قنيتو الأربلى (ت ٧١٧ هـ/١٣١٧م) .

- - خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك ، تصحيح مكى السيد جاسم، مكتبة المثنى ، بغداد .

ابن الأخوة : محمد بن محمد بن أحمد القرشى (ت ٧٢٩هـ/١٣٢٧م) .

- - معالم القربة فى أحاكم الحسبة ، مطبعة دار الفنون - كمبرج ، ١٩٣٧م .

ابن بعرة : منصور الذهبى الكاملى .

- - كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية - تحقيق عبد الرحمن فهمى ، القاهرة ١٩٦٦م .

ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م) .

- - مقدمة ابن خلدون ، جزءان ؛ لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥.
- - العبر ، وديوان المبتدأ والخبر ، ٧ أجزاء ، بيروت. دار الكتاب اللبنانى ١٩٨١ .

ابن رستة : أحمد بن عمر (ت ٣١٠هـ/١٩٢٢م) .

- - الأعلاق النفسية ، مطبعة بريل (ليدن ١٨٩١م) .

ابن الرفعة : نجم الدين أحمد بن محمد (ت ٧١٠هـ/١٣١٠هـ) .

- - الرتبة فى الحسبة ، مخطوطة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٥٥١.

ابن الزبير : أحمد بن على بن إبراهيم الغسانى (ت ٥٦٣هـ/١١٦٧م) .

- - الذخائر والتحف ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ١٩٥٩م .

ابن زنجويه (ت ٢٥١هـ/٨٦٥م) .
- الأموال ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق شاكر ديب فياض ، الطبعة الأولى ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
ابن سلام : أبو عبيد القاسم (ت ٢٢٣ هـ / ٨٣٧م) .
- الأموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، القاهرة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م) .
- البداية والنهاية ، حقق له : دكتور أحمد أبو ملحم وآخرون ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ٤ أجزاء ، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م) .
- السيرة النبوية ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٧٦م.
ابن المأمون : جمال الدين أبو على موسى (ت ٥٨٨هـ/١١٩٢م).
- « أخبار مصر - نصوص من » حققها وكتب مقدمتها ، أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار ، القاهرة ١٩٨٣م .
ابن مماتى : الأسعد بن مماتى (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م) .
- قوانين الدواوين ، تحقيق سوريال عطية ، القاهرة ، ١٩٤٣م .
ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٣م).
- لسان العرب ، عشرين جزء ، طبعة مصور عن طبعة بولاق - القاهرة .
أبو السعود : محمد بن محمد بن مصطفى العمادى (ت ٩٨٢هـ/١٥٧٤م).
- رسالة أبى السعود بجواز وفق النقود ، مخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٦٥٢٣.
أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م) .
- كتاب الخراج ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ١٣٠٢هـ .
البخارى : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م) .

-- الجامع الصحيح ، ٤ أجزاء ، مطبعة بريل (ليدن ١٨٦٤م) .

البلاذري : أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م) .

-- فتوح البلدان ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م وطبعة القاهرة ١٩٥٦م .

البلوى : أحمد محمد عبد الله بن محمد المدينى (ت ٣٣٠هـ/١٩٤١م .

-- سيرة أحمد بن طولون ، حققه وعلق عليه محمد كرد على ، نشر المكتبة العربية ومطبعة الترقى ، دمشق ١٣٥٨هـ .

البيهقى : إبراهيم بن محمد (ت ٤٧٠هـ/١٠٧٧م) .

-- المحاسن والمساوىء ، جزءان ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٠٦م .

التنوخى : أبو على المحسن بن على (ت ٣٨٤/٩٩٤م) .

-- الفرج بعد الشدة ، مصر ١٩٠٣ .

الثعالبى : عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ/١٠٣٨م) .

-- الإعجاز والإيجار ، القاهرة ١٨٩٧م .

-- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، مطبعة الظاهر ١٩٠٨م .

الجهشيارى : أبو عبد الله بن عيدروس (ت ٣٣١هـ/٩٤٢م) .

-- الوزراء والكتاب ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده ، القاهرة ١٩٣٨م.

حسن : حسن إبراهيم (دكتور) .

-- تاريخ الدولة الفاطمية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٨م.

الحنبلى : أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م).

-- الأحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده ، الطبعة الثانية ، مصر ١٣٨٦/١٩٦٦م .

الخازن : وليم الخازن (دكتور) .

- الحضارة العباسية ، دار المشرق ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٢م .

الخربوطلى : على حسنى (دكتور) .

- تاريخ العراق فى ظل الحكم الأموى ، القاهرة ١٩٥٩م .

الخوارزمى : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب (ت ٣٨٧ - ٩٩٧م) .

- مفاتيح العلوم ، إعداد عبد اللطيف محمد العبد ، دار النهضة العربية القاهرة.

داود : مايسة محمود (دكتورة) .

- المسكوكات الفاطمية ، دار الفكر العربى ، القاهرة .

الدميرى : كمال الدين محمد بن موسى بن على (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م).

- حياة الحيوان الكبرى ، جزءان ، مصر ١٣٧٤هـ .

الدورى : عبد العزيز (دكتور) .

- تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٤٨م .

الريس : محمد ضياء الدين (دكتور) .

- الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

الزبيدى : محمد حسين .

- العراق فى العصر البويهى ، الطبعة الأولى ، بغداد .

زلوم : عبد القديم .

- الأموال فى دولة الخلافة ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٠٣/١٩٨٣م .

زيدان : جرجى .

- - تاريخ التمدن الإسلامى ، خمسة أجزاء فى مجلدين ، الطبعة الثانية ، القاهرة.

سالم الألوسى .

- - علم تحقيق الوثائق المعروف بعلم الدبلوماتيك ، بغداد ١٩٧٧م .

سرور : محمد جمال الدين (دكتور) .

- - تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجرى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٦٥م .

سيد : أيمن فؤاد (دكتور) .

- - الدولة الفاطمية فى مصر ، تفسير جديد ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

السيوطى : عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م).

- - تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين ، دار التراث ، بيروت ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- - حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، جزاءان ، القاهرة ١٣٢١هـ .

الصابئى : أبو الحسن الهلال بن المحسن بن إبراهيم بن زهروب (ت ٤٤٨هـ/١٠٥٦م) .

- - تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، تحقيق عبد الستار فرج ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٨م .

الأصطخرى : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسى الأصطخرى المعروف بالكرخى ، (توفى فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى) .

- - مسالك الممالك ، ليدن ، مطبعة بريل ١٩٦٧م .

الطبرى ؛ محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ،/١٠٥٨م) .

- - تاريخ الرسل والملوك ، ١٠ أجزاء ، مطبعة دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦م.

عباس العزاوى :

- تاريخ النقود العراقية ، طبع شركة التجارة والطباعة ، بغداد ١٩٥٨م .

عبد الرزاق : ناهض (دكتور) .

- المسكوكات وكتابة التاريخ ، دار الشئون الثقافية العامة ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٨٨م .

عبد الفتاح : صفاء حافظ .

- نظم الحكم فى الدولة العباسية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٥م .

العرينى : السيد الباز .

- الحسبة والمحتسبون فى مصر ، المجلة التاريخية ، العدد الثانى ، المجلد الثالث ، أكتوبر ١٩٥٠م .

العزاوى : إيمان عدنان .

- المسكوكات الحمدانية ، مجلة المؤرخ العربى ، العدد ٤٣ ، بغداد ، السنة السادسة عشرة ١٩٩٠ .

على : جواد (دكتور) .

- المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، عشرة أجزاء ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٠ .

فروخ : عمر .

- تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٠م .

القوصى : عطية (دكتور) .

- تجارة مصر فى البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٦م .

كاشف : سيدة إسماعيل (دكتورة) .

- مصر فى عهد الإخشيديين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩.

الكبيسى : حمدان عبد المجيد (دكتور) .

-- أسواق بغداد ، بغداد ١٩٧٩.

-- أصول النظام النقدى فى الدولة العربية الإسلامية ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨.

الكرملى : انستاس مارى

-- النقود العربية وعلم النميات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٣٩م.

الكروى : إبراهيم سلمان (دكتور) وعبد التواب شرف الدين (دكتور) .

-- المرجع فى الحضارة العربية الإسلامية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

لسترنج : كى .

-- بلدان الخلافة الشرقية ، نقله للعربية بشير فرنسيس وكوركيس عواد ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، بغداد ١٩٥٤م .

ماجد : عبد المنعم (دكتور) .

-- نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٣م .

الماوردى : على بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ) .

-- الأحكام السلطانية والولايات العربية، مطبعة الوطن مصر ١٢٩٨هـ.

متز : آدم

-- الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، تعريب محمد عبد الهادى أبو ريدة، دار الكتاب العربى - بيروت .

مسكويه : أبو على أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م) .

-- تجارب الأمم وتعاقب الهمم (الجزء الأول والثانى تصحيح ونشر هـ . ف أمدروز ، مطبعة شكرة التمدن الصناعية ، القاهرة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م . الجزء السادس ، طبعة بريل ١٨٧١م .

المسعودى : أبو الحسن على بن الحسين بن على (ت ٣٤٦هـ/٩٥٨م) .

- مروج الذهب ومعادن الجوهر (٤ أجزاء) تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

المقرى : أحمد بن محمد الفيومى .

- المصباح المنير ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٢٢.

المقريزى : تقى الدين أحمد بن على (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م) .

- إغاثة الأمة بكشف الغمة ، القاهرة ١٩٤٠.

- شذور العقود فى ذكر النقود ، تحقيق وإضافات محمد السيد على بحر العلوم ، الطبعة الخامسة ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها ، النجف ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

أمين الطيبى (دكتور) .

- النقود العربية انتشارها وأثرها فى أوربا فى القرون الوسطى ، مجلة المؤرخ العربى ، العدد التاسع عشر ، بغداد ١٩٨١م .

ناصر ، خسرو (ت ٤٨١هـ /١٠٠٨م) .

- سفر نامة ، ترجمة يحيى الخشاب ، القاهرة ١٣٦٠هـ/١٩٤٥م .

النقشبندى : ناصر السيد محمود

- الدينار الإسلامى فى المتحف العراقى (٤ أجزاء) ، بغداد ١٩٥٣م.

الهمدانى : محمد بن عبد الملك (ت ٥٢١هـ/١٢٢٧م) .

- تكملة تاريخ الطبرى ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة .

الهمشرى : مصطفى عبد الله .

- الأعمال المصرفية والإسلام ، رسالة ماجستير - كلية دار العلوم -جامعة القاهرة .

الواقدى : محمد بن عمر بن واقد (ت ٢٠٧هـ/٨٢٢م) .

- المغازى ، تحقيق : د. مارسدن جونس ، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، ٣ أجزاء ، بيروت ، بدون تاريخ .

ياقوت : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى (ت ٦٢٦هـ /١٢٢٨م) .

- معجم الأدباء المعروف بارشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢٠ جزء) مطبوعات دار المأمون ، مكتبة عيسى البابى الحلبى ، القاهرة .

يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣هـ/٨١٨ك) .

- الخراج ، صححه وشرحه أبو الأشبال أحمد محمد شاكر ، ملحق بكتاب الخراج لأبى يوسف ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

اليعقوبى : أحمد بن أبى يعقوب بن وهب بن واضح (ت ٢٨٤هـ/١٨٩٧م)

- تاريخ اليعقوبى (جزءان) دار بيروت ، بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠.

ثانيا المراجع الأجنبية :

ASHTOR EL IYAHU:

Hisoire des Prix et des salaires dans l'orient medival . Paris 1969.

BOWEN, HAROLD :

- The lifeand times of Ali Ibn isa the good vizer, Cambridge, 1928.

E. GIBBON,

- THE Decline and fall of the Roman Empire, E.M.S Lib. London 1911.

- Encyclopaedia Britannica.

HUARDT, CLEMENT.

- Historie des Arabes, 2tomes, Libraitie paul Geuthner, Paris, 1912.

IMAMUDDIN, S.H.

- Bayt Al-mal ans banks in the mediral muslim World, Islamic culture, Vol. xxxv, Hyderabad, 1961.

J. Wellhausen,

- The Arab Jingdom A. Its Fall Trans. by weir (calcuta 1928)

LAVOIX-M. HENAT,

- Catalogue des monnaies musulmanes imprmerie natio nale. Paris, 1887.

MILES, GEORGE,

- The Numismatic History of Rayy (New York 1938)

NADRI,

- Industry and Commerce Under the Abassids (J.E.S. Hio, 1y 1966).

SIDDQI, A.H.

- « Caliphate ans kingship in mediebal persia calture vol X, Hyderabed Decan, 1936.

ZAMBAUR, E. VON :

- Numisatische Zeoschrift (wien 1951).